وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي(1951-1969)م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
ـ كريمة حشاشنية
ـ حمادي راضية

إشراف الأستاذة:
د: مدور خميسة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
غربي الحواس	أستاذ المحاضر "ب"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مدور خميسة	أستاذ المحاضر "ب"	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2018 - 2019م

لقد كان القرن العشرين بمثابة نقطة تحول في تاريخ ليبيا المعاصر في مختلف فتراته وذلك منذ بداية تعرضها للاحتلال الإيطالي في سنة 1912م الى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين.

فقد خاضت ليبيا في هذه المرحلة محاولات كفاح مختلفة من أجل الحصول على استقلالها، وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية، كما حرص الليبيون على نقل وتدويل القضية الليبية وعرضها ومناقشتها في مختلف المحافل الدولية. وهو ما انتهى بتحقيق الهدف المنشود وحصولها على حريتها واستقلالها سنة 1951م.

غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن بأسهل من مرحلة الاستعمار فكانت هذه المرحلة محورية وحاسمة لمستقبل ليبيا الذي تجاذبته أطراف كثيرة منها السنوسية ما بين سنتي 1951-1969م.

وهو موضوع دراستنا والموسوم ب "" ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي ما بين 1951-1969م".

حيث أصبحت ليبيا مملكة بعد استقلالها في 1951م، وقد شهدت في هذه الفترة إحداث مجموعة من التغيرات والتطورات والتي كانت بدايتها من نظام الحكم الذي أصبح ملكيا إلى غاية 1969م، حيث دخلت ليبيا في هذه الفترة مرحلة جديدة من الحكم انتقلت فيها من الملكية إلى الجماهيرية.

1- أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- الأهمية البالغة لأهمية هذه الفترة من تاريخ ليبيا.
- الرغبة فب الاطلاع على أهم التطورات التي شهدت ليبيا في مرحلة ما بين 1951-1969م.

2- إشكالية الموضوع:

كيف كانت ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي 1951-1969م وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- فيما تمثلت مساهمة إدريس السنوسي في الاستقلال ليبيا ؟
- هل نجح إدريس السنوسي في إدارة حكومته وتسيير مؤسساتها؟
- كيف كانت أوضاع ليبيا العامة خلال فترة حكمه؟
- ما هي مجريات أحداث نهاية الحكم الملكي؟

و لان الاجابة عن هذه التساؤلات وغيرها يجب أن تكون وفق منهج علمي فقد استخدمنا المناهج التالية:

3- مناهج البحث:

- **-المنهج التاريخي السردي:**

بحكم أن الموضوع كرونولوجي-تاريخي بالأساس. يرصد الأحداث وترتيبها ترتيبا زمنيا وسردها حسب كل مرحلة.

- **النهج التحليلي** في قراءة الأحداث وتحليل عناصرها وأسبابها المتشابكة ومحاولة الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

4- خطة البحث:

مقدمة: تناولنا فيها التعريف بالموضوع واشكاليته من جوانبه المختلفة.

العرض: قسمناه إلى تمهيد وثلاثة فصول تتفرع عنها مباحث وعناصر للموضوع.

التمهيد: تحدثنا فيه عن نشأة الحركة السنوسية ومؤسسها إدريس السنوسي وأهم مبادئها.

الفصل الأول: بعنوان <<استقلال ليبيا ومساهمة إدريس السنوسي فيه وتضمن ثلاثة مباحث الأول تحدثنا فيه عن النشاط السياسي في برقة. المبحث الثاني جاء فيه الحديث عن الحكومة البرقاوية والاستعدادات للاستقلال. أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن دور السنوسية في تدويل القضية الليبية.

الفصل الثاني: تناولناه تحت مسمى "تشكيل حكومة إدريس السنوسي 1951-1965"م، حيث تطرقنا فيه إلى مؤسسات ووزارات الحكومة. تضمن مبحثين

المبحث الأول: تحدثنا فيه عن تأسيس الحكومة وأهم ما أنشأ فيها من مؤسسات ووزارات.

المبحث الثاني: تناولنا فيه أهم النشاطات التي قام بها إدريس السنوسي منذ توليه الحكم وتأسيس الدولة أي الأوضاع التي سادت ليبيا في الفترة ما بين 1951-1969م.

الفصل الثالث:

تمحور حول الانقلاب على السنوسية وبداية مرحلة جديدة في ليبيا. والذي تضمن ثلاثة مباحث.

الأول تحدثنا فيه عن شخصية القذافي بصفته قائد الانقلاب.

المبحث الثاني: تناولنا فيه الانقلاب ودور القذافي في تنفيذه.

أما المبحث الثالث: فجاءت فيه النتائج التي توصل إليها الانقلاب.

و خاتمة للموضوع حاولنا فيها حوصلة بعض الاستنتاجات وتدوين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا للموضوع.

بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق التي تضمنت وثائق هامة ومتنوعة خدمت موضوع بحثنا.

5-حدود الدراسة:

يمتد مجال البحث في الفترة ما بين 1951-1969م، حيث شملت المرحلة العديد من الأحداث المهمة والتي تبدأ باستقلال ليبيا وبداية الحكم الملكي... وتنتهي بانقلاب الفاتح من سبتمبر وتولي معمر القذافي الحكم وتحول الحكم من الملكي إلى الجماهيري.

6- أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع والتي اشتملت على:

المصادر من أهمها:

ايريك دي كاندول وكتابه <<الملك إدريس عاهل ليبيا>>، والذي ساعدنا في دراستنا للفصل الأول وبالتحديد في دراسة النشاط السياسي في برقة.

محمد البشير المضيربي: كتابه <<وثائق جمعية عمر المختار>>، وتناول هذا الأخير في كتاباته تدويل القضية الليبية في الحافل الدولية، وساعدنا هذا في دراسة البحث الثالث من الفصل الأول.

7- المراجع: من أهمها:

مجيد خدوري: بكتابه <<ليبيا الحديثة>>، ساعدنا هذا في دراسة تدويل القضية الليبية في الفصل الأول.

هنري جيب: <<ليبيا بين الماضي والحاضر>>، ساعدنا في دراسة جزء من الأوضاع الليبية في عهد إدريس السنوسي حيث درس الوضع السياسي من الناحية الداخلية في الفصل الثاني.

بالإضافة إلى مجموعة ن المصادر والمراجع الأخرى، ومقالات ذات صلة بالوضوع.

8- صعوبات البحث :

لقد واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات منها:

- صعوبات تحليل بعض الأحداث.
-

ان هذه الدراسة " ليبيا في ظل حكم إدريس السنوسي في فترة ما بين 1951-1969م " ، هي محاولة لدراسة موضوع هام من مواضيع تاريخ ليبيا الحديث ، و قد حاولنا جاهدين الاحاطة بالموضوع و إخراجه في صورته النهائية ونسأل الله التوفيق والثواب عن الاجتهاد.

1 ـ تعريف الطريقة السنوسية:

تعتبر الطريقة السنوسية خلاصة الطرق القديمة إلى المعاصرة وإنها تتميز بإعادة رفع شعار العودة إلى العمل بالكتاب والسنة وتصفية الدين من الشوائب والانحرافات والبدع حيث انحرفت الطرق عن هذا المبدأ لمدة طويلة يعد ما رفعته في أ ول أمرها.

فالسنوسية حركة إصلاحية وطريقة صوفية جمعت بين النظرة المعاصرة للإصلاح الديني كالوهابية مثلا، محاسن الطرق الصوفية وبذلك سلكت السنوسية طريقا وسطا بين الصوفية الاشراقية الصوفية الرهبانية وكان هدفها الأسمى توين مسلم صالح وهكذا نرى أن السنوسية جمعت مذهبين وتتميز الطريقة السنوسية عن غيرها من الطرق الأخرى أنها لم تمنع أتباعها من الانضمام إلى أية طريقة أخرى، فيمكن للتابع أن يبقى درقاويا أو تيجانيا ومع ذلك يكون سنوسيا إلا إذا أراد.

كما أن الطريقة السنوسية تسمي نفسها بالطريقة المحمدية وأتباعها يدعون الإخوان[1] والجدير بالذكر أن الطريقة السنوسية فقد بقت نفسها قاعدة في إقليم برقة "بنغازي". على يد الشيخ محمد بن علي السنوسي الذي جعل من واحة الجنوب قاعدة للزاوية التي شهدت تطورات هامة ما بين 1917/1850م سواء على يده أو يد أبنائه وأحفاده من بعده وأهم ما قامت به السنوسية عندئذ هو إعطائها مفهوما مختلفا لدور الطريقة الصوفية فلم يعد دور الطريقة هو العزلة والابتعاد عن الأحداث بل التوجيه والتعليم والتكوين الروحي والفكري وتنقية الدين الإسلامي من البدع[2].

-مبادئ الحركة:

أدرك السنوسي أن الدعوة الإسلامية في حاجة إلى إصلاح وإدراك ضرورة تخليصها من الخرافات، فوضع جملة من المبادئ والتي تمثلت في:

01-ليس هناك حدود تقسم العالم الإسلامي فالحركة الإصلاحية يلزم أن تكون شاملة لكل أقطاره.

02-يجب أن تكون الحركات الإصلاحية فكرية وسياسية في آن واحد فالإسلام ديناً ودولة وأي إصلاح لا يكون متكاملا لن يؤتي بثماره بصورة فاعلة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص256.

[2] أبو القاسم سعد الله، تيارت اليقظة والإصلاح في المغرب العربي، **مجلة المصادر**، ع8، ماي 2003.

03-يواجه العالم الإسلامي حركة تنصير من المسيحية لذلك يجب نشر الإسلام بين الملحدين قبل أن يعتنقوا المسيحية لازدياد حركة التنصير.[1]

04-إعتبار الكتاب والسنة مصدر الشريعة.

05-فتح باب الاجتهاد في الفقه واعتبار غلق هذا الباب سببا في حجز أساليب التفكير الإسلامي ودخول البدع عليه.

06-تنقية الطريقة السنوسية من ضلالات الصوفية.[2]

2 ـ لمحة عن شخصية إدريس السنوسي:

❖ مولده ونسبه:

هو محمد إدريس بن المهدي بن علي السنوسي، ولد يوم الجمعة 20 رجب 1307هـ الموافق ل 12 مارس 1890م بزاوية الجغبوب، تزوج والده محمد المهدي وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره من والدته فاطمة ابنة عمران بن بركة وذلك سنة 1275هـ الموافق ل 1858م وقد أنجبت له عدة أولاد في حياته وتوفيت 1897م.[3]

❖ شيوخه وطلبه للعلم:

نشأ محمد إدريس في رعاية أبوية بعد وفاة أمه احتضنته جدته اهتم والده بتربيته تربية صالحة، وبدأ بتحفيظه القرآن الكريم بنفسه مع دخوله في سن السابعة من عمره، وظل إدريس يحفظ القرآن الكريم على يد أبيه وبعد فترة من الزمن أرسله والده ليتلقى العلم على يدي شيخ عرف بالصلاح والتقوى وبصحبته أخيه محمد الرضا وأبناء عمه محمد الشريف وبعد وفاة والده

---

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دط، 1989، ص134.

[2] ميلود بالعالية، الشيخ محمد ين علي السنوسي، **مجلة عصور**، ، ع 8-9-10، 12، جامعة وهران، 2006، 2007، ص127.

3 علي محمد الصلابي، **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار**، مكتبة الصحابة، مكتبة التابعين الامارات الشارقة، القاهرة، عين شمس، ط1، 2001، ص17.

كفله ابن عمه أحمد الشريف وتفرغ محمد إدريس لطلب العلم بعدما حفظ القرآن الكريم وتتلمذ على مجموعة من أفاضل العلماء اشتهر من بينهم العلامة العربي الفاسي، أحمد أبي سيف، العربي الغماري، حسين السنوسي وأحمد الريفي فأتقن القراءات وعلوم الحديث، كما أتقن البخاري، مسلم، مسند أبي داود، الترميذي، النسائي وابن ماجة...إلخ.

لما تقدم في السن أصبح من أعضاء مجلس شورى الحركة السنوسية ونظم لنفسه حياة خاصة ورسم خطة سار عليها فشيد منزله بزاوية التاج في الكفرة وعكة على الدراسة بهمة ونشاط واهتم بتكوين مكتبة خاصة[1] أصبحت في طليعة المكاتب العربية.

كان مجلسه عامرا بالعلماء والأدباء وكان يحب العلماء وينزلهم منه منزله خاصة وكانت أحب العلوم إليه " **الحديث الشريف**" وعلم الأدب والسياسة والتاريخ ولا يتحدث في موضوع إلا يعلل رأيه فيه بعد تدقيق وتمحيص ثم يأتي بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة تارة من كتاب الله وتارة من الحديث الشريف حيث كان قوي الذاكرة، سريع الخاطر، متين الحجة وله اهتمام خاص بالفقراء والمساكين وكذلك كان له شغف بجميع أنواع الأسلحة.

كان حريصا غاية الحرص على وحدة الصف السنوسي أمام أعداء الإسلام حيث يتجلى حرص محمد إدريس السنوسي على جمع كلمة المسلمين ولم شملهم، وعدم التفرقة عندما اشتدت المحنة وقت أن بدأ الطليان هجومهم الغادر على الأراضي الليبية ورأى بعض الإخوان أن يسندوا الزعامة إلى إدريس السنوسي بحق موروث بدلا من أحمد الشريف، فرفض إدريس السنوسي ذلك العرض وبذلك اجتمعت كلمة المجاهدين على أحمد الشريف.

1 علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 17.

لقد رأى محمد إدريس السنوسي ببعد نظره وثاقب فكره أن تتغير القيادة في اثناء المعركة ليس من مصلحة حركة الجهاد ودفع ابن عمه لمواصلة قيادة كتائب الحركة نحو الواجب المقدس.[1]

1 علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص18.

المبحث الأول: النشاط السياسي للسنوسية في برقة:

إن الاحتلال البريطاني لبرقة سنة 1943م، لم يقتصر على انقاض سكانها من الافناء على يد حكامهم الايطاليين السابقين فحسب، بل أيضا أراحهم من القلق الذي كان يراودهم بسبب خوفهم من احتلال دول المحور لبلادهم، وأخذ المهاجرون والمنفيون يعودون وبذلت الإدارة البريطانية جهداً في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في سبيل تحقيق الضيق الشديد والنقص في المؤن أيام الحرب ولم يلبث الوعي السياسي أن تنبه وأصبح العمل من أجل حكومة ذاتية تحت إمارة السيد إمارة السيد إدريس السنوسي الشغل الشاغل للجمهورية وقد تنبه الوعي السياسي في برقة بسبب تصريحات الحلفاء من ناحية وبسبب موجة القومية العربية العامة التي كانت قد بلغت ذروتها أثناء الحرب وبعدها، وفق ذلك كله فقد واتى برقة الحظ بأن تتمتع بقيادة حكيمة متزنة والتي تمثلت في شخص السيد إدريس السنوسي الذي كان البريطانيون يكنون له احتراماً كبيراً والذي كان يعبر تعبيراً مخلصاً عن رغبات شعبية الأصل في مطالبته بالحكم الذاتي وعلى عكس ما كانت عليه الحال في منطقة طرابلس التي كانت قد مزقتها المنافسات الحزبية فإن النشاط السياسي في برقة سرعان ما تركز في التأثير على بريطانيا العظمى بوجوب نقل السلطة من أيدي البريطانيين إلى يد السنوسية في أول فرصة ممكنة.[1]

يروي ايريك آرمار فولي دي كاندول* صديق الملك إدريس السنوسي أنه بعد غياب تسعة أشهر إلى بنغازي في نوفمبر 1948م لتولي منصب رئيس الإدارة حيث طرأ تغيير كبير على

1 مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي**، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1966، ص73.

*ايريك آرمار فولي دي كاندول: ينحدر من أسرة سويسرية الأصل استقر بفرنسا ولد سنة1901 بمقاطعة كورنوول، شغل منصب المقيم المفوض لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في برقة. ينظر إلى: ايريك آرمار دي كاندول، **الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره**، لندن، ط.خ، 1988، ص 25.

الجو العام في البلاد، فعدم التوصل إلى قرار بشأن مستقبلها السياسي أدى إلى تنامي الشكوك في صدق الوعد البريطاني.[1]

كما أن ذلك الشعور بالخيبة والإحباط زاد حدة بسبب الحرب بين العرب واليهود في فلسطين، والتي أحدثت أصداءها في ليبيا أيضا، فعلى الرغم من أن ليبيا لم تكن طرفا مباشرا في حرب فلسطين إلا أن الحرب أعطته حافزا هائلا لنزعة القومية العربية الكامنة في برقة وموجة المشاعر المعادية لبريطانيا، والتي كانت لابد أن تمس الأمير إدريس باعتباره صديقاً حليفاً لبريطانيا الذي استمر على موقفه نحوها وإن كان قد ضاق صدره بطول الانتظار، فأخذ يزداد إلحاحاً في ضغطه على السلطات البريطانية من أجل اتخاذ إجراءات جدية للعمل على إنهاء الإدارة العسكرية القائمة من أيام الحرب توطئة لاستقلال البلاد.

ويروي دي كاندول أيضا أنه وأثناء فترة خدمته الماضية في برقة، كان النشاط السياسي الوحيد الملحوظ هناك يتمثل في إصرار زعماء البادية والحضر معا على مطالبتهم بالاستقلال الفوري تحت رعاية السيد إدريس، وكان المسؤولون عن إدارة الإقليم متعاطفين تجاه تلك الرغبة خصوصاً وأن المنادين بها كانوا قد تعاونوا مع الجيش البريطاني أوثقت التعاون في معارك حرب الصحراء، ثم إن تأخر القرار كان من شأنه أن يتيح الفرصة لإثارة الفتن فتعكر جو الاستقرار الضروري جدا لإعادة بناء الدولة.[2]

ورغم المحاولات التي قامت بها من أجل الحصول على الاستقلال، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى مبتغاها، مما جعلها تتجه إلى فكرة الكفاح السياسي من أجل الاستقلال وذلك عن طريق تكوين هيئات وجمعيات سياسية، ومن بين هاته الهيئات السياسية التي ظهرت في برقة:

1-جمعية عمر المختار:

1 ايريك آرمار دي كاندول، المصدر السابق، ص89.

2 المصدر نفسه، ص90.

نشطت هذه الجمعية وكانت لها أدوار هامة في قيادتها، ويجدر الإشارة إلى أن جمعية عمر المختار كانت وليدة نادي عمر المختار، الذي استأنف نشاطه بداية 1944م، وقد تولى رئاستها مصطفى عامر بعد وفاة مؤسسها أسعد بن عمران، وقد بنى هذا التيار وحدة ليبيا واستقلالها، كما اتخذ موقفاً معادياً من الإدارة البريطانية، كما دعى إلى تأسيس دولة ليبية متحدة بإمرة محمد إدريس السنوسي، كما ذكر أيضا أن هذا التيار قد أخذ الضجة الأدبية، فقد أصدر مجلة باسم عمر المختار كما أسس جريدة عرفة باسم الوطن وهذا ما لفت انتباه الإدارة الإنجليزية.

هذه الأخيرة قامت بحل نادي عمر المختار ليظهر من جديد باسم جمعية عمر المختار وأحياناً أطلق عليها اسم الجمعية الوطنية.[1]

2-جامعة القدامى:

بالإضافة إلى جمعية عمر المختار هناك جامعة الرجال القدامى التي تضم الساسة الليبيين القدامى الذين كانوا يهتمون بسياسة برقة.[2]

3-الجبهة الوطنية:

تأسست عام 1934م، وقد برزت قضية الوحدة الليبية كقضية أساسية في الوقت الراهن كما طالبت الجبهة بإمرة محمد إدريس المهدي السنوسي، وحكومة وطنية تعمل

على الاستقلال، مع العلم أن الجبهة هي التي كانت تدير شؤون البلاد.[3]

1 محمد البشير المغيربي، **وثائق جمعية عمر المختار، صفحة من تاريخ ليبيا**، د.د، د.م، د.ط، 1993، ص17.

2 زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص442.

3 هنري جيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنش والتوزيع، د.م، دط، دت، ص71.

واشترك معها في هذه المطالب المؤتمر الوطني الذي تأسس في شهر جانفي 1948م والذي هدف إلى الوحدة في إطار الإمارة السنوسية.

4-رابطة الشباب الإسلامية:

تأسست في برقة وكان من أبرز أعضائها صالح مسعود بويصر، كانت رابطة الشباب الإسلامية ترى أن الأقاليم الثلاثة فزان، برقة، وطرابلس، لن تتوحد إلا تحت إمارة السنوسية.[1]

على هذا الأساس عاد محمد إدريس السنوسي إلى برقة بناءاً على طلب بريطانيا لذلك قام هذا الأخير بحل هذه الهيئات ودعا إلى تكوين جبهة موحدة جديدة[2] لأنه كان يرى أن العمل المتجزئ قد يؤدي إلى صراعات سياسية داخل هذه الهيئات وبين قيادتها، ما قد ينتج عنه عدم الاستقرار، والتخلي عن القضايا الجوهرية[3]

وبالفعل قد تم توحيد هذه الهيئات بالرغم من معارضة جمعية عمر المختار التي استاءت من هذا القرار ورأت أن استقلال برقة يكون على حساب الأقاليم الأخرى.[4]

ومع ذلك فقد تأسس المؤتمر البرقاوي في 10 جانفي 1948م، برئاسة محمد رضا الشقيق الأصغر لمحمد إدريس المهدي السنوسي، وكان يضم المحافظين مع العلم أن محمد إدريس السنوسي هو من قام بتعيين أعضاء هذا المؤتمر والذي وصل عددهم إلى 67 عضو ثم أصبح 70 عضوا.[5]

وكان المؤتمر البرقاوي يرى أن الوحدة بين إقليم طرابلس وبرقة يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين لإمارة السنوسية، وهذا ما أكده في 12 جانفي، حيث أوصى المؤتمر باعتباره هيئة

1 محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دط، دت، ص38-39.

2 هنري جيب، المصدر سابق، ص71.

3 محمد الهادي أبو عجيلة، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية، **مجلة السائل**، ع 1، 2006، ص118.

4 هنري جيب، المرجع سابق، ص71.

5 محمود شاكر، المرجع سابق، ص39.

سياسية معترف بها، وبنظام اتحادي بزعامة محمد إدريس السنوسي، مع الاحتفاظ بحق برقة في الاستقلال إذا ما رفض الطرابلسيين الاتحاد.[1]

فقد كان إقليم برقة* يطالب بالاستقلال وقيام حكومة دستورية برئاسة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده بالإضافة إلى عدم التعاون مع إيطاليا في أي شكل من الأشكال.

فالاستقلال ووحدة ليبيا مرهونة بشرطين ولا يمكن التنازل عنها والمتمثلين في:

1-ملكية محمد إدريس السنوسي ووراثة أبناءه من بعده.

2-عدم عودت إيطاليا إلى ليبيا.

وفي أول جوان 1949م أعلن محمد إدريس السنوسي استقلال برقة، هذا الاستقلال الذي اعترفت به بريطانيا[2]، حيث أوفت بعهودها لمحمد إدريس السنوسي أثناء الحرب العالمية الثانية ونتيجة لذلك قامت بريطانيا بتقديم العهود لمحمد إدريس السنوسي المتمثل في منح الاستقلال لإقليم برقة في حالة انتصارها على دول المحور أو على أقل تقدير ألا يعود الحكم الإيطالي إلى برقة.[3]

1 محمد رأفت الشيخ، **العرب فب التاريخ المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية**، د.م، ط1، 2008، ص459.

*إقليم برقة: يعد أحد الأقاليم الثلاثة المكونة لليبيا، هي المنطقة الساحلية الشرقية من ليبيا زرت الموقع يوم 2019/06/7 على الساعة 13:30 .https :www.marafa.org.

2 محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع سابق، ص119.

3 طلحة جبريل، **مذكرات محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا**، د.د، الرباط، المغرب، ط1، دت، ص27.

وقد تم ذلك بالفعل، حيث أنه في 16 سبتمبر 1946م، أصدر البريطانيون إعلان نقل السلطات إلى محمد إدريس السنوسي بالإضافة إلى حق وضع دستور وتحديد السلطات التي تحتفظ بها بريطانيا وهكذا أصبح إقليم برقة مستقلاً تحت إدارة محمد إدريس السنوسي.[1]

1 محمود شاكر، المرجع سابق، ص40.

المبحث الثاني: الحكومة البرقاوية والاستعداد للاستقلال:

في الأثناء التي كانت القضية الليبية تتداول في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه كان الأمير يحث على الإسراع بالإعلان لإرضاء الرأي العام، فأبدت بريطانيا موقفها على أن يقوم رئيس الإدارة البريطانية بإصدار بيان كتابي يعلن فيه للمؤتمر الوطني منح الحكم الذاتي المحدود ويروي إيريك آرمار فولي دي كاندول يقول: <<**أنه عندما حضرت قصر المنار وجدت جمهورا من حوالي 3 آلاف شخص محتشدين خارج القصر وهم يهتفون معا بشعار "ليبيا موحدة"، وفي القاعة العليا بالقصر كان الأمير وأعضاء المؤتمر ال 165 قد تجمعوا كلهم قبل حضوري، وافتتح الأمير الجلسة بكلمة قصيرة قال فيها أنه طلب من بريطانيا العظمى والدول الأخرى بما فيها البلدان العربية والإسلامية أن تعترف باستقلال برقة وتوليه مهام الحكم. فقوطع بعاصفة من التصفيق الحاد داخل القصر وخارجه، ولكن عندما أضاف قائلا أنه يتمنى لإخوانه الطرابلسيين أن يحصلوا على مثل ما حصلت عليه برقة ويتحدوا معها تحت راية واحدة، فهنا تعالت أصوات أعضاء جمعية عمر المختار بين الجمهور المحتشد أمام القصر تردد لا لاستقلال قبل تحقيق الوحدة، ونحن لا نفرح وطرابلس تبكي فليسقط الاستقلال المزيف**>>.[1]

ويقول دي كاندول أيضا <<**وبصفتي رئيس الإدارة البريطانية في برقة، قمت لرد على كلمته بإلقاء بيان باللغة العربية والذي جاء فيه: [إن الحكومة البريطانية تعترف بالأمير رئيسا للحكومة البرقاوية باعتباره الزعيم الذي اختاره الشعب اختياراً حراً، كما تعترف رسميا برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي وسوف تتخذ كافة الخطوات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بما يتفق مع التزاماتها الدولية، وهي توافق على إنشاء حكومة برقاوية لتولي مسؤولية الشؤون الداخلية.**

1 إيريك آرمار فولي دي كاندول، المصدر سابق، ص109.

وتدعو الأمير إلى زيارة لندن لبحث الموضوع، وأخيرا فإنها إذا أقدمت على هذه الخطوات، تود التأكيد بأنه لن يتخذ أي إجراء يمكن أن يضر بمستقبل أوضاع ليبيا ككل]
>>[1]

وأنهى البيان بالتعبير عن المشاعر الصادقة وحسن النية، التي تكنها بريطانيا للأمير والشعب البرقاوي.[2]

وفي 9 جويلية 1949م، غادر الأمير بنغازي بطريق البر متوجها إلى طرابلس ومنها إلى أوروبا، وتوقف ليلة بمدينة مصراتة، قضى مدة يومين في طرابلس حيث اجتمع بالزعماء الطرابلسيين ووافق على أن يحمل باسمهم ثلاثة مطالب إلى الحكومة البريطانية، التي تمثلت في:

1-المسارعة بإنشاء حكومة طرابلسية على غرار حكومة برقة.
2-إقامة اتحاد فيدرالي يضم طرابلس الغرب وبرقة في ظل التاج السنوسي بتوحيد الشؤون الاقتصادية والدفاعية.
3-تشكيل وفد مشترك لتمثيل ليبيا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في سبتمبر 1949م[3]

وفي هذه الأثناء أرسلت الحكومة البريطانية باخرة كبيرة وهي سفينة "فانجارد"*، وركبت جماعة الأمير يوم 12 جويلية التي تتألف من الأمير وإبراهيم الشلحي وفتحي الكيخيا "رئيس الوزراء المرشح" ودي كاندول، الذين استقبلوا من طرف القنصل البريطاني.

وفي نفس الوقت كانت حرم الأمير قد سبقتهم إلى لندن والتقوا جميعا هناك واستغرقت الزيارة أسبوعين، واجتمع الأمير بالمستر بيفن**. حيث أثار معه موضوع المطالب

1 إيريك دي كاندول، المصدر السابق ، ص111.

2 المصدر نفسه، ص111.

3 نقولا زيادة، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال** ، د.د، د.م، د.ط، د.ت، ص173.

الطرابلسية، وألح على ضرورة الإسراع بنقل كامل السلطات إلى الحكومة البرقاوية، كما طلب التعجيل بتسليم الممتلكات الإيطالية في برقة إلى الحكومة، وأعرب عن الرغبة العامة في عقد معاهدة مع بريطانيا، وعقد عدة اجتماعات في وزارة الخارجية لمناقشة مراحل انشاء الحكومة البرقاوية الجديدة وشكل الدستور البرقاوي، وتقرر خلالها أن يتم نقل السلطات بواسطة إعلان يذيعه رئيس الإدارة البريطانية عقب عودة الأمير[1] ثم تتولى الحكومة الجديدة مهام عملها رسميا بينما يتخذ رئيس الإدارة صفة المقيم البريطاني في البلاد.[2]

وفي 7 سبتمبر عاد الأمير والأميرة وأقيم حفل استقبال لهما، وفي 16 سبتمبر أعلن رئيس الإدارة البريطانية قرار نقل السلطات الذي خول للأمير إصدار الدستور وحدد الصلاحيات الدستورية، كما أوضح الاختصاصات التي يحتفظ بها رئيس الإدارة على أن يتخذ صفة المقيم البريطاني من ذلك الحين فصاعدا، وقد منحت الحكومة البرقاوية صلاحيات التصرف في كافة الشؤون الداخلية.

أما المجالات الخاضعة لسلطة المقيم البريطاني فقد شملت الشؤون الخارجية والدفاع كما نص القرار، على أن يقوم الأمير بتعيين مستشارين بريطانيين للشؤون القانونية والمالية، وأنه لا يجوز تعطيل أو تعديل الدستور إلا بموافقة المقيم البريطاني الذي يحتفظ بكامل الحق في إلغاء هذا القرار أو تبديله أو تعديله خلال الفترة السابقة لإعلان الاستقلال التام.

وأصدر الأمير الدستور في 18 سبتمبر 1949م، ونص على أن يكون مسؤولا أمامه مباشرة. أما البرلمان فقد تقرر أن يكون من مجلس واحد فقط يضم عدد من الأعضاء المنتخبين، والأعضاء المعينين وفقا للنسب التي يحددها مرسوم خاص على أن يمارس حق

---

1 نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 175.

*سفينة فانجارد: هي سفينة نصف غاطسة تمتلكها شركة "دوكوايز" الهولندية المتخصصة في أعمال النقل البحري الثقيل.www.engineer.addellatif.com.

*المستر بيفن: وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية.

2 نقولا زيادة، المصدر سابق، ص 173.

التصويت كل البرقاويين من يتجاوز سنه 21 سنة، ويكون القضاء مستقلا عن السلطة التنفيذية ويشمل المحاكم المدنية والشرعية ومحكمة الاستئناف.

وبعدها بفترة قصيرة، استأنفت الأمم المتحدة بحث موضوع المستعمرات الإيطالية أثناء الدورة الرابعة للجمعية العامة، فاتضح من المناقشات أن فكرة الوصاية المؤقتة على ليبيا قد طرحت جانبا، وحل محلها النظر في إقامة دولة مستقلة موحدة عما قريب وكان منح برقة استقلالها الذاتي وما تردد حوله من دعاية واسعة على النطاق العالمي قد عجل كثيرا بحدوث هذا التحول الذي طرأ على الموقف الدولي إزاء القضية الليبية عموما وانتهت أخيرا إلى وضع مشروع قرار في شهر نوفمبر.[1]

نص القرار على أن تصبح ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة موعد لا يتجاوز أول جانفي 1952م، على أن يوضع للدولة الجديدة في أثناء ذلك دستور تقرره جمعية وطنية تضم ممثلين من الأقاليم الثلاثة المكونة للبلاد بالتشاور فيما بينهم كهيئة واحدة، كما نص القرار أيضا على تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة للمساعدة في صياغة الدستور وإنشاء حكومة مستقلة بحيث يسدي إليه العون والمشورة في أداء تلك المهمة مجلس يتألف من عشرة أعضاء، وحين اجتمعت اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في أول تقرير سنوي يقدمه مفوض الأمم المتحدة في أكتوبر 1950م ركزت وفود الدول العربية هجوماً على ما أسمته بالصفة غير الديمقراطية للجمعية الوطنية والميول الانفصالية للأقاليم الثلاثة التي تكون ليبيا، واتهمت بريطانيا وفرنسا بمحاولة تجزئة البلاد، متناسية أن كافة الإجراءات التي اخذها مفوض الأمم المتحدة إنما كانت بالتشاور مع الليبيين أنفسهم حيث أن المسؤولين عن الإدارتين البريطانية والفرنسية لم يكن لهم أي دخل في الإعداد لها، في خطابه أمام الجمعية العامة ذكر المستر بيلت أن قرار تشكيل الجمعية الوطنية عن طريق التعيين لا الانتخاب، اتخذ خلافا لمشورته الخاصة، كما أن مبدأ التمثيل المتساوي بين الأقاليم الثلاثة كان لابد من اعتماده

1 إيريك دي كاندول، المصدر سابق، ص114.

بمثابة وسيلة سياسية لا مفر منها، فكل من برقة وفزان جعلتا ذلك المبدأ شرطاً ضرورياً لاشتراكهما سواء في اللجنة التحضيرية أو في الجمعية الوطنية، وقال أن أياً من هاتين الهيئتين لم يكن بالإمكان تشكيلها على أي أساس آخر، ولولا القبول به لما أمكن تحقيق أول خطوة ضرورية باتجاه الوحدة الليبية، وأوضح المستر بيلت أن الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات لا يمكن الانتهاء منها إلا بعد فترة من بداية عام 1951م، مما يتعذر معه إعلان الاستقلال في موعده المحدد بقرار الأمم المتحدة، وهو يوم 31 ديسمبر 1951م، ومع ذلك ألح المندوب المصري على المطالبة بإدخال تعديل يقضي بإجراء انتخابات غير أنه فشل في الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة فرفض اقتراحه.[1]

وأشار المستر بيلت إلى أن التقدم الذي أمكن تحقيقه نحو تنفيذ قرار الأمم المتحدة إنما جاء نتيجة للتوصل إلى تسوية دقيقة بين الليبيين في الأقاليم الثلاثة، فأي إخلال بها ربما يؤدي إلى انهيار فكرة الوحدة الليبية من أساسها، وقد بدأ انعقاد الجمعية الوطنية في مدينة طرابلس بتاريخ 16 نوفمبر 1950م، وفي 2 ديسمبر قررت أن تكون ليبيا دولة اتحادية.

وتلا ذلك اتخاذ قرار يكون شكل الحكم ملكيا وأن يعرض على الأمير إدريس اعتلاء عرش المملكة، فقوبل القرار بالهتاف والتصفيق من أعضاء الجمعية، ورد الأمير شاكراً لها ثقتها فيه لكنه طلب منهم تأجيل الإعلان عن تنصيبه ملكا إلى أن يتم إصدار الدستور الجديد وتنتهي الخطوات التمهيدية المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة. وقرر أعضاء الجمعية تقديم البيعة التقليدية أو يمين الولاء للملك شخصيا، ثم قاموا بذلك فعلا في 17 ديسمبر 1950م، إذ حضر الأعضاء الستون كلهم إلى بنغازي فأعلنوا مبايعتهم له في قصر المنار، وكان لهذا العمل مغزاه المتميز من حيث أن التقاليد الإسلامية تقضي بأن البيعة متى قدمت لشخص لا يجوز سحبها بعد ذلك.

1 إيريك دي كاندول، المرجع سابق، ص114-115.

وهكذا فإن المواطنين الليبيين في أجزاء ليبيا الثلاثة تعهدوا بالولاء التام للأمير إدريس عن طريق ممثليهم الشرعيين المختارين وفقا لقرار الأمم المتحدة.[1]

1 إيريك دي كاندول، المصدر سابق، ص118.

المبحث الثالث: دور السنوسية في تدويل القضية الليبية

احتلت جيوش الحلفاء البلاد الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة 1942م وأوائل 1943م وهزم الاستعمار الإيطالي وتولت شؤون ليبيا إدارات عسكرية مؤقتة تمثلت في:

-إدارة عسكرية بريطانية مؤقتة في برقة، وفي طرابلس،إدارة عسكرية بريطانية أخرى. وفي فزان إدارة عسكرية فرنسية هكذا أصبحت البلاد الواحدة مجزئة إلى ثلاث مقاطعات منفصلة لا واصل ولا رابط بينهما في أي شأن من الشؤون.

حيث كان فزان في عزلة تامة وكانت طرابلس تحكم بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي تحكم به برقة وذلك تكريسا لانفصال والقطعية وذات الوقت كان الشعب الليبي ينتظر انتهاء الحرب العالمية القائمة آن ذاك حتى ينال حريته ويحقق وحدته واستقلاله ومضت أربع سنوات على الحكم العسكري البريطاني وبدأت القضية الليبية تأخذ موقعها في الساحة الدولية، حيث عرضت القضية الليبية في العديد من المجالس والمؤتمرات. كما علجت أيضا في كثير من المحافل الدولية وذلك من أجل تحديد مصيرها إلى ومنحها استقلالها أو بقائها تحت الوصاية أو الاستعمار وبداية سنتناول في دراستنا القضية الليبية في المحافل الدولية.[1]

1-القضية الليبية في المحافل الدولية:

حاولت إيطاليا أن تحتفظ بإمبراطوريتها من المستعمرات عن طريق تحميل موسو لويني مسؤولية اشتراكها في الحرب والمشاركة فيها، وبعد سقوط موسو لويني في 1943م حاولت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة بولومي جهدها في الاحتفاظ بجزء من إمبراطوريتها مع أن ليبيا وبقية المستعمرات الإيطالية كانت موضع بحث في عدد من المؤتمرات الدولية وخاصة في بوتسدام فهي لم تكن أبدا موضع عناية جدية حتى انعقد مجلس وزراء الخارجية في لندن

1 محمد البشير المغيربي، المرجع سابق، ص17.

في سبتمبر 1946م ليدرس القضية الأهم وهي تهيئة معاهدة الصلح مع إيطاليا، وكانت الحكومة السوفياتية قد أظهرت رغبة أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو[1].

وفي م1945 في أن يعهد إليها بالوصاية على بعض البلدان ولذلك فد قدم اقتراح سوفياتي في مؤتمر بوتسدام 1945م، لوضع منطقة طرابلس تحت وصاية السوفيات وطالبت الحكومة الإيطالية باستعادة ليبيا بكاملها، مع السماح لبعض الدول ولعل المقصود كان بريطانيا العظمى والو.م.أ بأن تحتفظ بالحاميات لحفظ الأمن[2]

وقد ارتأت الدول الكبرى أن المقترحات المتعلقة بالمستعمرات هي موضوع يبحثه مجلس الوزراء الخارجية، ويبدو أن المجلس وزراء الخارجية وافق من حيث المبدأ على المستعمرات الإيطالية السابقة يجب أن توضع تحت الوصاية[3].

وفقا للنظام الذي وضعته الأمم المتحدة، إلا أنه كان ثمة خالف كبير حول شكل الوصاية حول الدولة أو الدولة التي قد يعهد إليها بتولي سلطة الإدارة، فتقدمت الولايات المتحدة بخطة "لوصاية مشتركة" تحت إشراف الأمم المتحدة وتستمر عشر سنوات لتمنح في نهايتها الاستقلال لتلك البلاد.

إلا أن الاتحاد السوفياتي ارتأى إلى أنه يحكم "الخبرة الكبيرة" التي كسبها في إقامة علاقات الصداقة بين الشعوب المتباينة القوميات.

يستحسن أن يعهد إليه بإدارة منطقة طرابلس واقترح على المجلس أن عشر سنوات تكفي لإعداد البلاد للاستقلال، وقد أكد مولوتوف وزير خارجية السوفيات بأن النظام السوفياتي لن يدخل هذه البلاد منفصلا عن النظام الديمقراطي الذي يرغب فيه الشعب، وقد أوضح أن الاتحاد السوفياتي

1 محمود الشنيطي، **قضية ليبيا**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دط، 1951، ص197.

2 جوزيف وشييرغ، **مجلة ينو يركر**، تر، إبراهيم سليمان، شريف بمساعدة مهند المنقوش وسليمان الدريتي، رسالة من ليبيا 2014/03/15، **مجلة نيويورك**، 10 نوفمبر 1951.

3 محمود الشنطي، المرجع سابق، ص195.

يريد أن يكون له منفذ إلى البحر الابيض المتوسط وطالب أن يكون هذا المنفذ في منطقة طرابلس، إلا أن فرنسا وبريطانيا العظمى لم تكونا على استعداد لقبول اقتراح السوفيات، ومن جهة ثانية كانت بريطانيا العظمى على استعداد لتأييد الاقتراح الأمريكي، بوصاية مشتركة وذلك وفق الشروط ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لقبوله حتى ولو من حيث المبدأ،[1]إذ كانت تخشى أن يحث مثل هذا الاستقلال في مستعمراتها الإفريقية.

ولما اجتمع مجلس وزراء الخارجية مرة ثانية في باريس بعد 6أشهر وأفريل 1946م كانت ثمة اقتراحات محددة أخرى قد أضيفت، ولكن المجلس لم يقبل أي اقتراح منها واقترحت بريطانيا العظمى رغبة منها في الخروج من المأزق أن تمنح ليبيا استقلالها فورا هنا أدرك مولوتوف أن هذا الاقتراح يقضي على الاتحاد السوفياتي من الميدان، فعدل اقتراحه بحيث أيد الوصاية المشتركة بدل الوصاية الفردية، وعلى أساس هذا المشروع تُقسم المستعمرات الإيطالية إلى أربع وحدات وتكون كل وحدة تحت إشراف مشترك بين إيطاليا وواحدة من الدول الأربع الكبرى وفي نهاية مدة الوصاية تمنح الأقطار كلها استقلالها.[2]

واقترح مولوتوف أن تكون منطقة طرابلس بإدارة إيطالية بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي لكن هذا لاقتراح رفض، وعندها خط الاتحاد السوفياتي خطوة أخرى، حيث اقترح أن تكون إيطاليا وحدها الوصية على منطقة طرابلس، وقد أظهرت بريطانيا والو.م.أ استعدادا لقبول هذا الاقتراح على أن بريطانيا كانت مستعدة لقبوله، على شريطة أن لا يشمل الاقتراح برقة، وارتأت أن تضع هذه تحت وصاية بريطانيا، وقد أعلنت الو.م.أ عن استعدادها لقبول ذلك على أن يحدد الوقت الذي ينال في ليبيا استقلالها، وترتب على هذا أنه لم يتم الوصول على اتفاق نهائي، ولم ينجح المجلس في الخروج من المأزق،[3] وأخيرا تم الاتفاق على إضافة شرط في معاهدة الصلح وهو أن يؤجل بموجبه حل قضية المستعمرات الإيطالية مدة سنة بعد أن تصبح المعاهدة مع إيطاليا سارية

1 محمود الشنطي، المرجع سابق، ص201.

2 مجيد خدوري، المرجع سابق، ص136.

3 صلاح العقاد، **ليبيا المعاصرة**، د.د،د.م، دط، دم، 1970، ص66.

المفعول، على أن تتوصل الدول الأربع الكبرى إلى حل للمشكلة أثناء ذلك، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حُولت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار بشأنها، وفي مؤتمر الصلح في باريس اتفقت الدول نهائياً على نص المادة المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية وهو كما يلي:

-المادة :23

1) تتخلى إيطاليا عن جميع حقوقها وملكيتها للأراضي التي كانت تمتلكها في افريقيا أي ليبيا وايرتيريا والصومال الإيطالي.

2) تظل البلاد المذكورة تحت الإدارة القائمة حاليا فيها إلى أن يتم الاتفاق بشأن حل المشكلة نهائيا.[1]

3) يتم التصرف بالبلاد المذكورة تصرفا نهائياً بناءاً على قرار مشترك تصدره حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والو.م.أ أو فرنسا في مدى سنة تبدأ من وضع المعاهدة الحالية موضع التنفيذ على أساس التصريح المشترك الصادر في 10 فيفري1947م والذي أصدرته الحكومات المذكورة، أما تصريح الدول الأربع فينص على ما يلي:

1) إن حكومات اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، والو.م.أ وفرنسا اتفقت على أن تبقى مشتركة، في غضون سنة من وضع المعاهدة للصلح مع إيطاليا المعقودة في 10 فيفري 1947م حلا نهائيا لمشكلة البلاد التي كانت تمتلكها إيطاليا في إفريقيا، والتي تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها بموجب المادة 23 من المعاهدة.[2]

1 نقولا زيادة، المصدر السابق، ص164.

2 نقولا زيادة، المصدر سابق، ص164.

2) إن حل مشكلة هذه البلاد المشار إليها والتعديل المشروع لحدودها تقوم الدول الأربع في ضوء رغبات السكان ومصلحتهم، والمحافظة على السلم والأمن مراعية في ذلك وجهات نظر الحكومات المعنية بالأمر.

3) إذا استعصى على الدول الأربع أن تتفق على حل مشكلة أي بلد من تلك البلاد في غضون سنة بعد وضع معاهدة الصلح مع إيطاليا موضع التنفيذ، تحال المشكلة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم التوصية اللازمة، تتعهد الدول الأربع بقبول التوصية، وباتخاذ الوسائل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.[1]

4) يستمر وكلاء وزراء الخارجية في بحث مشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة في سبيل تقديم توصياتهم إلى مجلس وزراء الخارجية حول المشكلة، ويبعث هؤلاء الوكلاء لجان تحقيق إلى أي بلد من المستعمرات الإيطالية السابقة، تكون الغاية منها تزويد وكلاء وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة لهذه القضية، وللتوثيق من وجهات نظر السكان المحليين.

إلا أن مهمة مؤتمر باريس، فيما يتعلق بالمستعمرات الإيطالية، لا يعد موافقة على المقترحات التي قدمتها الدول الأربع في معاهدة الصلح، وقد أثارت بعض الريب حول اختصاص الجمعية العامة بإصدار قرار في هذه القضية، لكن الحل المرضي الذي توصلت إليه لم يترك أي شك في إحالة القضية إلى الجمعية العامة كان عين الصواب.[2]

2-القضية الليبية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

لقد جاء في تقرير السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة عن إحالة مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى هيئة الأمم المتحدة، والذي جاء فيه: "**في 15 سبتمبر 1948م" تقدمت حكومات الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا وروسيا إلى السكرتير العام بطلب إحالة مصير المستعمرات**

1 المصدر نفسه، ص165.

2 المصدر نفسه، ص165.

الإيطالية السابقة إلى الجمعية العامة تنفيذا للمادة 23 من معاهدة الصلح مع إيطاليا وفي 24 سبتمبر 1948م أدرجت الجمعية العامة المسألة في جدول الأعمال وأحالتها إلى اللجنة الأولى لفحصها وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية ولما لم يكن لدى الجمعية وقت[1] لدراسة الموضوع في القسم الأول من الدورة الثالثة العادية المعقودة في باريس رأت اللجنة دراسة المسألة في ليك سكس في 16 أفريل 1949م، في بداية القسم الثاني من الدورة الثالثة العادية".[2]

غير أن الواقع هو أن مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة كانت الرابعة في جدول أعمال اللجنة السياسية في باريس وتليها مسألة استقلال كوريا، ولكن ما حدث هو تقدم الوفد الأمريكي بطلب تقديم مسألة كوريا وتأجيل مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، وعارض ذلك الاتحاد السوفياتي والوفود العربية، وقد وافقت الأغلبية على التأجيل، ولا يخفى أن السياسة الإنجليزية الفرنسية الأمريكية كانت ترمي إلى إطالة امد البحث في هذا الموضوع لأن في ذلك إتاحة الفرصة لتمكين أقدامها في ليبيا التي تحتلها قواتها وتديرها إدارات عسكرية تابعة لإنجلترا وفرنسا، وكان الاتحاد السوفياتي والدول العربية ترى الحيلولة دون ذلك وسرعة البث في مصير البلاد الليبية بتأييد وحدتها واستقلالها. وكانت القضية الليبية أول نقطة في جدول أعمال اللجنة السياسية في أفريل 1949م بليك سكس.[3]

وقد سبق اجتماع هذه اللجنة مشاورات بين الدول الغربية لتسوية مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة، وكانت السياسة البريطانية هي التي وجهت آراء الدول في هذه المرحلة للقضية، ودارت المناقشات في اللجنة السياسية حول ثلاثة نقاط تمثلت في:

أ- مبدأ استقلال ليبيا.

ب- وحدة ليبيا بمناطقها الثلاث.

---

1 محمود الشنيطي، المرجع سابق، ص212.

2 المرجع نفسه، ص214.

3 صلاح العقاد، المصدر سابق، ص79.

ج- وصاية الأمم المتحدة وتنظيمها.

وقد ارتبطت النقطتان الأوليان بنوع وصاية الأمم المتحدة فانقسمت الآراء بين تأييد وصاية دولة واحدة وبين أن تكون الوصاية للأمم المتحدة كلها مباشرة، فكان معنى وصاية الدولة الواحدة إغفال الاستقلال والوحدة وربط ليبيا بعجلة الاستعمار.[1]

بينما كانت وصاية الأمم المتحدة المباشرة خطوة في سبيل تحرير ليبيا وهكذا أخذت بريطانيا وفرنسا وأمريكا الدول المشايعة لها كدول أمريكا اللاتينية ودول الكومنولث، بالمبدأ الأول ورأت الوفود العربية والآسيوية الأخذ بمبدأ وصاية الأمم المتحدة.[2]

واستمرت المناقشة في اللجنة السياسية حتى 6 ماي 1949 وقدمت خمسة إقتراحات من الهند وأستراليا وأمريكا اللاتينية والاتحاد السوفياتي، فطلب المندوب الأمريكي تأليف لجنة فرعية من اللجنة السياسية تتألف من 15 عضو لدراسة هذه المقترحات، وتنسيقها وقد قبل الاقتراح الأمريكي بالأغلبية ب 13 صوت وامتناع 30 وحدة للجنة الفرعية أن تقدم تقريرها يوم 11 ماي 1949م وقد ظهر أن هذه اللجنة الفرعية إنما قصد بها تحويل الاتجاه العام الذي ظهر في اللجنة السياسية نحو وصاية هيئة الأمم المتحدة وانتهت بالاتفاق المعروف باتفاق *بيفن-سفورزا* وقد قدمت بريطانيا بمشروع قرار مبني على هذا الاتفاق ينص على النقط التالية:[3]

1) استقلال ليبيا بعد 10 أعوام إذ قررت ذلك الجمعية العامة.
2) وضع برقة تحت وصاية بريطانيا وفزان تحت وصاية فرنسا، أما طرابلس فتوضع تحت وصاية إيطاليا في 1951م.
3) تتخذ الدول الثلاث القائمة بالوصاية التدابير الكفيلة بصوت وحدة ليبيا[4].

1 صلاح العقاد، المصدر سابق، ص79.

2 مصدر نفسه، ص88.

3 محمود الشنيطي، المرجع سابق، ص224.

4 المرجع نفسه، ص78.

إلا أن هذا المشروع لقي اعتراض ورفض من طرف الهند والعراق ومصر والاتحاد السوفياتي وبولندا، كما أيدته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وشيلي والبرازيل والأرجنتين واتحاد جنوب إفريقيا والمكسيك وامتنعت عن التصويت أثيوبيا والدنمارك.

كما اقترح مندوب بولندا الذي يقتضي بأن يستشار ممثلو السكان في المستعمرات السابقة في القرار الذي قدمته اللجنة الفرعية حيث نال هذا الاقتراح تأييد نسبة كبيرة والذي كان له فائدة كبيرة في إضعاف مشروع قرار اللجنة الفرعية لأنه أظهر أنه لا يتفق مع رغبة السكان.

قد أعلن مندوب "السيد العنيزي" أن مشروع القرار مناقض لمبادئ الأمم المتحدة، ومهدد للسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط وقال أن المملكة المتحدة تؤيدها أقلية تريد أن تقسم ليبيا تنفيذا لأغراض استعمارية.

وقد عارض الشعب الليبي مشروع القرار، كما عارضته الدول العربية والآسيوية ودول شرق أوروبا، لأنهم اعتبروه خروج عن ميثاق الهيئة ومحاولة استعمارية لتبديد وحدة ليبيا القضاء على استقلالها.[1]

وتقدم الوفد العراقي بمشرع قرار يقضي بمنح ليبيا الموحدة استقلالها فورا إلا أنه رفض من قبل الأغلبية، كما رفض مشروع القرار السوفياتي والهندي.

ثم اشتد الجدل حول مشروع قرار اللجنة الفرعية، وقدمت له تعديلات شتى وانتهى الأمر بأن وافقت اللجنة السياسية على مشروع القرار بأغلبية 34 صوت على 16 صوت امتناع 07 وقد تم ذلك في جلسة 17 ماي 1949م، وأحيل قرار اللجنة إلى الجمعية العامة فعرض عليها في اليوم نفسه وقبل أن تختم الدورة الثالثة، حاولت بعض الوفود التقدم باقتراحات في آخر لحظة وكان منها الاقتراح العراقي بأن تمنح ليبيا الاستقلال فورا مادامت البلاد، قد وصلت إلى مرحلة من

1 محمد البشير المغيربي، المصدر سابق، ص79.

التقدم[1] تؤهلها لأن تصبح دولة ذات سيادة واقترح الباكستان بأن تؤلف الجمعية العامة لجنة من 07 أعضاء، يعينهم رئيس الهيئة تدرس المسألة وتعد تقريرا عنها للجمعية العامة في الدورة الرابعة، ويكون للجنة حق الاتصال بالإدارات القائمة والسكان والحكومات والأفراد الذين ترى ضرورة الاتصال بهم، وتقدم للسكرتير العام في أول سبتمبر 1949م على الأكثر تقريرها والمقترحات التي تراها وتقدمت بعض وفود أمريكا اللاتينية باقتراح ينص على:

1) منح ليبيا الاستقلال في مدى عشر سنوات من قبول الاقتراح إذ أقرت الجمعية العامة ذلك وفي هذه الفترة توضع ليبيا تحت الوصاية الدولية تحقيقا لوحدتها واستقلالها.[2]
2) تدعى حكومات مصر والو.م.أ وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة لدراسة شروط الوصاية وتقدم للجمعية العامة في الدورة الرابعة اقتراحها في هذا الشأن، وقد رفضت هذه الاقتراحات جميعا وتقدم الوفد البولندي يوم 18 ماي 1949م، بمشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية 51 صوتا ضد لا شيء ونصه:<<**تقرر الجمعية العامة إحالة كل دراسة مستقبلية لمسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى الدورة الرابعة>>**، عقدت الدورة الرابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ليك سيكس في سبتمبر 1949م، وكانت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة هي النقطة 19 في جدول الأعمال، وبذلك تكن قد مضت خمسة أشهر على نظر الجمعية العامة لهذه المسألة لأول مرة.

وفي 22 سبتمبر 1949م أحالت الجمعية العامة، بحث مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة على اللجنة السياسية لفحصها وإعادة تقرير عنها، وبدأت اللجنة السياسية ذلك في 1949/09/30م واستمرت المناقشة العامة للمسألة حتى 11 أكتوبر 1949م فأدلت الدول المختلفة بآرائها في المسألة.[3]

1 محمود الشنطي، المرجع سابق، ص226.

2 المرجع نفسه، ص228.

3 محمود الشنطي، المرجع السابق ص229.

وفي 30 سبتمبر قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحا، ينص على منح ليبيا الموحدة الاستقلال فورا، سحب جميع القوات الحربية والموظفين العسكريين الأجانب من أرض ليبيا في مدة ثلاث أشهر وتصفية القواعد الحربية.

وفي 3 أكتوبر 1949م تقدم العراق بمشروع يقضي بأن تعلن الأمم المتحدة تأليف حكومة موحدة ذات سيادة في ليبيا، وعلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير المباشرة لنقل السيادة وكل سلطات الدولة في أقرب فرصة إلى الحكومة الليبية الشرعية.

وفي 1949/10/4م تقدمت الهند بمشروع عن ليبيا تكون من النقط التالية:

1) تكون مناطق ليبيا موحدة مستقلة تضع لها جمعية تأسيسية عن ممثلين السكان دستورا توافق عليه لجنة تُعينها الجمعية العامة.
2) تتألف لجنة الأمم المتحدة من ثلاث أعضاء على الأقل وخمسة على الأكثر تختارهم الجمعية العامة من بين الخبراء.
3) تدرس اللجنة الأحوال المحلية وتضع الأسس العملية لتكوين جمعية تأسيسية تمثل السكان تمثيلا حقيقيا.
4) بعد أن تضع الجمعية الدستورية تعرضه على اللجنة.
5) بعد موافقة اللجنة يعرض الدستور على السكرتير العام الذي يحيله على الدول القائمة بالإدارة [بريطانيا–فرنسا].
6) تعمل الدول القائمة بالإدارة على تنفيذ الدستور.
7) التدابير السابقة تتم بعد سنتين من تأليف اللجنة.

وفي 10 أكتوبر تقدم وفد الو.م.أ بالمشروع التالي:

أ- فيما يتصل بليبيا التي تجمع الآن الشروط الضرورية لتكوين حكومة مستقلة تصبح ليبيا مستقلة بعد ثلاث سنوات من قبول هذا القرار في المدة التي تسبق الاستقلال.

ب- تستمر الدول التي تدير الآن برقة وطرابلس وفزان في إدارتها بحيث تعمل على تحقيق استقلالها[1]

ت- تتعاون السلطات الإدارية على إنشاء إدارات حكومية، وتعد قبل موعد الاستقلال بسنة على الأقل، التدابير التي تسمح لممثلي برقة وطرابلس فزان بالاجتماع والتشاور لتقرير شكل الحكومة التي يرغبون في إقامتها عند الاستقلال.

ث-تقدم الإدارات الحالية تقريرا سنويا إلى السكرتير العام عما اتخذته بشأن الفقرتين (أ – ب) من هذا القرار، ويحيط السكرتير العام أعضاء الأمم المتحدة علما بذلك، ولقد رأت اللجنة السياسية بناءا على اقتراح من الأرجنتين تكوين لجنة فرعية من 21 عضو بينهم مندوبين عن الدول الكبرى ومصر والعراق والهند والباكستان لتنسيق المقترحات واعقدت اللجنة الفرعية 29 جلسة من 11 أكتوبر إلى أول نوفمبر وانتهت فيما يتصل بليبيا إلى النقاط التالية:

1) تتألف في ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة في موعد أقصاه أول جانفي 1952م.
2) يضع ممثلو برقة وطرابلس وفزان المجتمعون في مجلس وطني دستورا صالحا لليبيا.
3) تعيين الأمم المتحدة مندوبا عنها لمساعدة سكان ليبيا على وضع الدستور وتأليف حكومة مستقلة ويؤلف إلى جانب المندوب مجلس استشاري يعاونه ويشاوره.
4) يتكون المجلس الاستشاري من ممثلين عن مصر وال.م.أ وفرنسا وإيطاليا والباكستان وبريطانيا وممثل عن كل من مناطق ليبيا الثلاث والأقليات.
5) تعمل السلطات الإدارية القائمة فورا على وضع التدابير الضرورية لنقل السلطات إلى الحكومة مستقلة شرعية تقوم إدارة المناطق بتسيير تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في إنشاء الإدارات الحكومية وتبادر إلى ذلك.
6) تقبل ليبيا بعد أن تتكون فيها حكومة مستقلة في الأمم المتحدة[2].

1 محمود الشنيطي، المرجع سابق، ص239.

2 محمود الشنيطي، المرجع سابق، ص241.

إن الدول الاستعمارية ترغب في الاحتفاظ بقواعدها الاستراتيجية في ليبيا وإقامة نظم صورية والإبقاء على تقييم البلاد وتأليف المجلس الاستشاري بصورته الحالية، كفيل بتنفيذ مصالح الدول الاستعمارية فالأغلبية فيه من ممثليها، وتستعمل مع الإدارات المحلية على تجزئة البلاد والاستمرار في حكمها.

وفي هذا الصدد تناول نص قرار الجمعية العامة عن ليبيا:

<<طبقا للفقرة الثالثة من معاهدة الصلح مع إيطاليا عام 1947م التي وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللائقة لسريان مفعولها>>.

بعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئة التي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم المقصودة بعد الأخذ بعين الاعتبار برغبات ورفاهية سكان الأقاليم ومصالح الأمن والسلام[1].

ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق وتوصي الجمعية العمومية للأمم المتحدة ما يلي:

1) أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة.

2) تسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة وعلى أي حال لا يتجاوز أول جانفي 1952م

3) أن يقرر دستور ليبيا بما فيه الحكمة بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في شكل جمعية وطنية.

1 المرجع نفسه، ص244.

4) مساعدة أهالي ليبيا في وضع دستور وتأسيس حكومة مستقلة يكون في ليبيا مندوب من قبل الأمم المتحدة تعينه الجمعية العمومية وله مجلس يساعده ويرشده.

5) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا وأي تقارير[1] أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب الأمم المتحدة أو عض من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم المتحدة.

6) سيكون المجلس من عشرة أعضاء وهم:

أ-ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية: مصر-فرنسا – إيطاليا – الباكستان – المملكة المتحدة- الو.م.أ.

ب-ممثل واحد من كل الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد من الأقليات في ليبيا.[2]

7) يعين مندوب الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة "6" بعد التشاور مع السلطات الإدارية. وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة6.

8) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه.

9) لمندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي تولى الأمم المتحدة أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

10) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون بما يلي:

أ- تشرع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم على حكومة دستورية مستقلة.

ب- أن تقوم بإدارة البلاد بفرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها.

1 محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص245.

2 المرجع نفسه، ص245.

ث- تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة على الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

11) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها لدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق.[1]

3-القضية الليبية لدى مصر والجامعة العربية:

لعبت الجامعة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة دورا أساسيا للمحافظة على وحدة ليبيا في وجه مشروعات التجزئة كما نشطت في الأروقة الدولية لاستصدار قرار الأمم المتحدة بالاستقلال وتقصير فترة الوصاية ما أمكن وضع رقابة على هذه الوصاية حتى لا تتلاعب بمقدرات الشعب الليبي.[2]

أ-مصر

ومنذ أن طرحت قضية ليبيا على بساط البحث أمام مؤتمر وزراء الخارجية بادرت مصر إلى تقديم مذكرة تعرض وجهة نظرها في الموضوع.

حيث ترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استفتاء أهالي تلك البلاد لما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم، ضد الاعتداء الإيطالي ومن مقاومة عنيدة طويلة في داخل البلاد أقاموا أنصح حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم، وأكدوا بذلك في تقرير مصيرهم في الواقع أن ليبيا كانت آمنة مستقلة وأمة متحدة مع مصر ولا يرجح سلطان إيطاليا عليها أكثر من ثلاثين سنة وهي لم تخضع فعلا.

فإذا ما أسفر الاستفتاء على أن أهالي ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأي أجنبي أي إشراف عليهم أو تدخل في أمورهم، فإن مصر تقبل قرار جارتها الشقيقة متمنية لها بإخلاص

1 محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص246.

2 صلاح القعاد، المصدر سابق، ص70.

حياة رغدة هنيئة، إذا كانت ليبيا وهي تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية، وما بينها من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل، التي تعيش إلى جانبي حدود القطرين تبدي رغبة في استفتاء حر في أن تكون جزء من المملكة المصرية، أو في أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة، فإن مصر يسعدها أن تتفحصها بخبرتها الإدارية والسياسية، على أن تجعل لها نصيب من الموارد المشتركة التي تكفل لها أكبر قدر ممكن من زيادة العمران والرفاهية، على أن مؤتمر وزراء الخارجية يرى اعتبارات سياسية وجوب التربص في إجراء الاستفتاء أو يتجنبه أصلا يرى ذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية، طبقاً للفقرة (ب)[1] من المادة 77 من الفصل الثامن عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع، في سان فرانسيسكو في هذه الحالة ترى مصر أن من واجبها نحو ليبيا أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية، وأن اسنادها إلى مصر دون أي دولة غير عربية أخرى هو المثل الكامل لنظام الوصاية، فإن الصلات التي تربط أهل البلدين لكفيلة بأن تنفي كل معنى من معاني الاستقلال والتحكم، وهي فوق ذلك تجعل مصر أقرب إلى فهم حاجات جارتها وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأماني.

ومصر في هذا أبعد ما تكون عن الرغبة في التوسع أو التماس مصلحة ذاتية دليل على أن الرغبة المخلصة في الخدمة المتجردة عن الطمع، هي التي تحذوها إلى القيام بذلك العبء الصعب إلى الأسرة الكبيرة التي هي عضو فيها –أعني جامعة الدول العربية–، سواء عهدت الوصاية إلى مصر أم إلى الجامعة العربية فإن الغرض الأسمى في كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذي تتمتع به ليبيا بكامل سيادتها، وتستطيع أن تندمج في الجامعة وبحقوق متساوية المرتبة الأخرى[2]

لم تلتفت الدول الكبرى إلى المذكرة المصرية والأسوأ من ذلك، أن السيد إدريس الذي كان يقبل مبدأ الوصاية البريطانية، عارض في اقتراح مصر وضع ليبيا تحت وصايتها أ وصاية جامعة

1 صلاح العقاد، المصدر السابق، ص70 –71.

2 صلاح العقاد، المصدر السابق، ص71

العربية وقال أن برقة تحتاج على دولة قوية برا وبحرا وجوا، تستطيع حمايتها من الأخطار الخارجية والراجح، أن الأخطار التي تهدد الأمير السنوسي هي رغبات الشعب الليبي في الاستقلال والالتحاق بالجامعة العربية، واصلت الحكومة المصرية جهودها رغم ذلك لكي يكون لها رأي في تقرير مصير جارتها العربية فحينما تقرر إجراء مباحثات الصلح مع إيطاليا، طلبت مصر الاشتراك في المؤتمر وحجتها أنها كانت هي الأخرى ضحية العدوان الإيطالي، أنها اشتركت في مقاومته فمن حقها العضوية الكاملة في المؤتمر طبقا للوعود البريطانية[1] أثناء الحرب.

-غير أن الدول الكبرى الداعية للمؤتمر قبلت اشتراك مصر كعضو مراقب لها حق إبداء الرأي فقط دون التصويت.

جددت مصر اقتراحاتها الخاصة باستفتاء الشعب الليبي، وحقه في التخيير بين الاستقلال والاتحاد معها وفي حالة الوصاية*، فالأول أن تكون مصرية أو عربية باسم الجامعة، ومن المعروف أن مؤتمر الصلح مع إيطاليا من أجل النظر في موضوع المستعمرات.

ولما شعرت مصر بأن الدول الغربية تميل إلى تجزئة ليبيا، إلى مناطق نفوذ رأت أن المصلحة العاجلة تقضي على الأقل بتعديل الحدود لصالح مصر، فطالبت باسترداد الجنوب والمنطقة الساحلية، على أساس أن الحدود القائمة حاليا خططت في المعهد الاستعماري أن الحكومة المصرية، لم تكن حرة التصرف فيما جرى من تنازلات، واستمرت مساعي مصر، في نفس الوقت نشطة لمقاومة مشروعات التقسيم ولو أنها صارت تعمل غالبا في إطار الجامعة العربية منذ 1947م[2].

1 المصدر نفسه، ص72.

*الوصاية: هي مصطلح سياسي قانوني دولي يقصد به خضوع إقليم معين لإدارة دولة أخرى زرت الموقع يوم 2019/06/06 على الساعة 15:40 www.aljazeera.net

2 صلاح العقاد، المصدر سابق، ص73.

أ-الجامعة العربية:

تبنت الجامعة العربية* قضية ليبيا منذ نهاية الحرب، فعبد الرحمن عزام أمين الجامعة، ممن لهم تاريخ طويل يرتبط بحركة المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي وقد حرص على أن يكون في لندن، أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى عله يستطيع أن ينقل للمؤتمر وجهة نظره، في مستقبل ليبيا وما أن تقرر عقد مؤتمر صلح مع إيطاليا حتى قدمت الجامعة مذكرة في 18 أفريل 1946م، أكدت فيها على حق الشعب الليبي في تقرير مصيره، عن طريق الاستفتاء الحر ولضمان حريته يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية، وهددت بأن عودة أي شكل من النفوذ الإيطالي سيقابل بالمقاومة المسلحة بواسطة الشعب الليبي تسانده الجامعة العربية.

وفي هذا الوقت نشأ خلاف في التفاصيل بين وجهة نظر الحكومة، في حالة اخضاع ليبيا لهذا النظام بينما فصل عبد الرحمن عزام وصاية الجامعة العربية على أن يكون لمصر نفس الدور القيادي الذي تتمتع به داخل الجامعة.[1]

والواقع أنه منذ فشل المقترحات المصرية في مؤتمر الصلح مع إيطاليا صارت أجهزة الجامعة العربية هي التي تتصدى للدفاع عن القضية الليبية في الأروقة الدولية، وقد برز دور الجامعة بمناسبة تكوين لجنة تحقيق الرباعية، التي ينظر بها استقصاء الحقائق في المستعمرات الليبية السابقة، وكانت هذه اللجنة قد شكلت بواسطة الدول التي عقدت الصلح مع إيطاليا، وكلفت ببحث الحقائق دون تقديم توصيات محددة، على أن تتكرها الدول التسعة عشر التي اشتركت في معاهدة الصلح، وزارات اللجنة ليبيا بين شهر مارس وماي 1948م وبفضل جهود الجامعة

*الجامعة العربية: هي منطقة إقليمية تضم 24 دولة تأسست في 1945/03/22 بالتوقيع على ميثاقها من طرف 07 دول هي: مصر، سوريا، العراق، الأردن، ليبيا، السعودية واليمن، هدفها توثيق الصلة بين دول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية وتحقيقها للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.

1 **المسألة الليبية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1950، ص64.

العربية، ووجهت اللجنة بآراء متشابهة وهي الاستقلال والوحدة والالتحاق بالجامعة العربية، في حالة وجود وصاية فإن الرأي العام الليبي، رفض إيطاليا كدولة وصية، ولكن حدث خلاف حول الزعامة السنوسية، ففي برقة أيدت الغالبية تلك الزعامة بينما طالبت الغالبية في طرابلس إجراء استفتاء حول شكل الحكم مع التثبت بوحدة المقاطعات الثلاث.[1]

وقد شكى بعض الزعماء الليبيين مع أن الحرية الكاملة لم تتوفر أثناء وجود اللجنة فقال على الفقيه إن السلطات البريطانية احتجزته حتى لا يدلي برأيه، ومن المؤكد أن السلطات الفرنسية وقفت موقفا متشابها في فزان، فاعتقلت السيد بن عثمان أنشط زعماء المنطقة الذين عارضوا انفصال الإقليم، على أن الجامعة العربية استطاعت أن تمهد السبيل للبشير السعداوي، كي يعود إلى طرابلس واستطاع السعداوي إلى ما أن يجمع بعض الفئات المناوئة للسنوسية وإن لم يعلن هو صراحة عداوة لمبدأ الملكية الدستورية، وتكونت تحت رعاية الجامعة العربية لجنة تحرير برأسة السعداوي، ولما نشر مشروع بيفن–سيفورزا ساعد ذلك على توحيد العناصر فكونت المؤتمر الوطني* في ماي 1949م ولعل مخاوف عودة، الإيطاليين هي التي جعلت المؤتمر يميل إلى التعاون مع السنوسيين في برقة لإنقاذ البلاد من هذا الخطر الذي تؤيده معظم الدول الكبرى[2].

ذلك أنه بعد أن أعادت اللجنة وقدمت تقريرها إلى الدول التسعة عشر، أيدت الكتلة السوفياتية بالإضافة إلى هولندا ويوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا، فكرة وصاية إيطاليا تحت إشراف الأمم المتحدة، ولم يتحمس بمعارضة المشروع سوى المندوب المصري الذي يحضر بصفته رقيبا ولكن بما أن الدول الكبرى لم تتفق على التفاصيل المتعلقة بمستقبل المستعمرات الأخرى، فقد تقرر نقل القضية برمتها إلى الأمم المتحدة، وكان لابد من الاستماع إلى وجهة نظر الليبيين في

1 صلاح العقاد، المصدر سابق، ص74.

2 صلاح العقاد، المصدر السابق، ص74–75.

*المؤتمر الوطني: تأسس في 1948 هدف إلى الوحدة في إطار الإمارة السنوسية.

*مؤتمر الصلح: هـ مؤتمر انعقد بعد الحرب العالمية الأولى حيث فرض على الدول المنهزمة، يهدف إلى توزيع وتقسيم ممتلكات ألمانيا والامبراطورية العثمانية في الحرب من طرف الدول المنتصرة، زرت الموقع يوم 2019/06/06 على الساعة 15:52 www.elunene.nam9.com.

المنطقة الدولية، وهنا تجدد الخلاف بين السنوسي من جهة وبين المؤتمر الوطني بزعامة بشير السعداوي من جهة أخرى، بل إن الانقسامات انتشرت بين أهل طرابلس أنفسهم فكونت عائلة المنتصر مع بعض الأسر الكبيرة الأخرى حزب جديد يعرف بحزب الاستقلال وأرسلت وفدا خاصا، يمثل الحزب لدى الأمم المتحدة كان يقوده أحمد عيار ومختار المنتصر بينما تكون وفد المؤتمر الوطني من بشير السعداوي ومصطفى مرزان المؤرخ المصري الدكتور محمد فؤاد شكري.[1]

1 صلاح العقاد، مصدر سابق، ص75.

المبحث الأول: تأسيس الحكومة الليبية:

قبل تأليف حكومة ليبية وطنية كان من الضروري أن تتخذ عدة خطوات أولية لنقل إدارة الولاية من السيطرة الأجنبية إلى إشراف أهل البلاد، وكان قد سمح بقيام إدارة عربية في برقة فأتاحت لهذه الولاية حكما ذاتيا، أما في فزان فقد أدارت فرنسا البلاد تحت إدارة عسكرية فرنسية حتى سنة 1950م،[1] وبعد ذلك التأم المؤتمر الوطني الطرابلسي في مارس 1950م، واتخذ عددا من القرارات بما في ذلك وضع مقررات الأمم المتحدة موضع التنفيذ لم يشير إلى إنشاء حكومة طرابلسية ولذلك اتضح حين اجتمعت الجمعية الوطنية الليبية في نوفمبر 1950م، أنه من الضروري اتخاذ الخطوات لضم الولايات الثلاث قبل تشكيل حكومة وطنية مؤقتة، وقد قامت الجمعية الوطنية بنفسها باتخاذ الخطوات الأولى لتأسيس نظامين منفصلين، في كل من منطقة طرابلس وفزان ففي فيفري 1951م اتخذت الجمعية الوطنية قرارا تقدمت بموجبه إلى الملك المقبل الذي نودي به في ديسمبر 1950م، ملكا على ليبيا داعية إياه إلى اختيار أعضاء الحكومة المحلية في منطقة طرابلس وفزان، وأن يطلب من الدولتين المشرفتين على الإدارة أن تمكن لهاتين الحكومتين من مزاولة عملهما على اعتبار أن ذلك خطوة أولية، في سبيل إنشاء حكومة ليبية اتحادية وقد أنشئت الحكومتان المحليتان في مارس 1951م، وعلى كل فإنه لما بحثت الجمعية الوطنية القضية قررت أن تختار لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من كل ولاية ويرأسها رئيس الجمعية لتذهب إلى بنغازي لتبحث مع الملك المقبل إنشاء حكومة مؤقتة 1951م.[2]

وبعد أن استشار الملك المقبل زعماء الأحزاب السياسية والشخصيات صاحبة النفوذ حول تأليف الحكومة المؤقتة، بعث برأيه إلى اللجنة وهكذا ما إن عادت اللجنة إلى طرابلس حتى اجتمعت

---

1 محمد بن مسعود، **تاريخ ليبيا العام "من القرون الأولى إلى العصر الحديث"**، ج1، د.د، طرابلس الغرب، ط1، 1948، ص80.

2 مصطفى عبد الله بعيق، **"بعض الملامح التاريخية عن ليبيا"، محاضرة عامة، 1385هـ – 1965م**، د.د، بنغازي، الطبعة الأصلية، د.ت، ص65.

الجمعية الوطنية، واتخذت قرار متضمنا أسماء أعضاء الحكومة الاتحادية المؤقتة ونص القرار هو كما يلي:

– أن تؤسس اعتبارا من هذا اليوم 29 مارس 1951م الحكومة الاتحادية المؤقتة والتي يجب أن تقوم بما يلي:

- أن تقوم بالاتصالات مع مندوب الأمم المتحدة من أجل تهيئة الخطة.
- أن تنقل السلطات تدريجيا من الدولتين المشرفتين على الإدارة بطريقة تضمن انتقال جميع السلطات من الإدارات القائمة قبل يناير 1952م.
- أن يعين الأشخاص التالية أسماءهم والذين أبدوا موافقتهم على ذلك في المناصب الحكومية المبينة أدناه.

✓ السيد محمود منتصر رئيس الوزارة، ووزير العدل ووزير التربية.

✓ السيد علي الحربي وزير الخارجية ووزير الصحة.

✓ السيد عمر شنيب وزير الدفاع.

✓ السيد منصور قدارة وزير المالية.

✓ السيد إبراهيم بن شعبان وزير المواصلات.

✓ السيد محمد بن عثمان وزير الدولة.

وكانت مهمة الحكومة المحلية أن تخطط وتنسق عمل الإدارات المختلفة، وأن تتعاون مع لجنة تنسيق أنشئت لتُعد مخططات الإدارة والموازنة، لنقل السلطات من الهيئات المشرفة على الإدارة إلى الحكومة الليبية.[1]

1) قيام المملكة الليبية المستقلة.

1) النظام الملكي في ليبيا:

11 محمود بن مسعود، المرجع نفسه، ص90.

دخل الملك إدريس إلى القاعة الشرقية ووقف الحاضرون جميعا، فيما ضجت القاعة بالتصفيق وهو يسير متمهلا نحو شرفة القصر ليعلن استقلال بلاده رسميا، أمام الجماهير التي احتشدت بانتظار تلك اللحظة العظيمة <<**يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة لجهادها وتنفيذا لقرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة في 21 نوفمبر 1949م قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة ونعلن رسميا أن ليبيا منذ اليوم أصيحت مستقلة ذات سيادة وبناء على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 1950م نتخذ لنفسنا لقب ملك المملكة الليبية المتحدة وسنمارس سلطاتنا وفقا لأحكام الدستور وعلينا جميعا أن نتحفظ بما اكتسبناه بثمن غال وأن ننقله بكل حرص وأمانة إلى أجيالنا القادمة وأننا في هذه الساعة المباركة نذكر أبطالنا ونحي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد راجين أن يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد**>>.

وإدراكا منه لمدى ضعف الدولة الجديدة والأخطار المحدقة، بها شرع الملك منذ البداية في البحث عن أفضل الوسائل الممكنة لصون الاستقلال الذي عانت بلاده وشعبه الأهوال، ومع أن الكثيرين من المراقبين وقت الاستقلال نظروا على هذه الدولة، الناشئة بعاهلها المسن وشعبها الممزق ودخلها الهزيل فلم يروا في طريق مستقبلها غير المحسن والكوارث، إلا أن الملك إدريس استطاع بالحكمة وبعد النظر والنزاهة أن يقود بلاده لأكثر من 17 سنة.[1]

إن الصراع على السلطة العليا في ليبيا بين رجال الاقطاع في طرابلس وبرقة وانتصار إدريس السنوسي في ذلك الصراع والذي صار ملك ليبيا المطلق، ما كان إلا لينعكس على مصير الحركة السنوسية، وقد ضاعفت سياسة إدريس السنوسي من نفور غالبية أعضاء الأسرة السنوسية منه فمن بين الأمراء ال 38 من أسرة السنوسي كان 32 يقفون في صف المعارضة وبعد الانقلاب الفاشل في القصر سنة 1954م، عندما قتل إبراهيم الشلحي (وزير القصر والمقرب إلى الملك) بطش إدريس السنوسي بطشاً شديدا برجال المعارضة وقام بنفي 16 من أقاربه إلى الواحات القاسية في جنوب البلاد لمدى الحياة.

1 إيريك دي كاندل، المصدر سابق، ص119.

وفي25 أكتوبر 1954م طرحت اتفاقية ليبية أمريكية أمام البرلمان لمناقشتها ولكن تم رفضها من طرف 5 أعضاء من 7 أعضاء لأنها تتعارض مع الدستور الليبي وما جاء في بنود الاستقلال ولكن في خطاب العرش الذي ألقاه الملك إدريس السنوسي في 09 نوفمبر 1954م وصفت الاتفاقية مع الو.م.أ بأنها انتصار عظيم لليبيين، وفي الواقع فقد كانت انتصار للو.م.أ التي ظفرت بحق الاحتفاظ في ليبيا بأي عدد من الجيوش، وبأي نوع من التقنية الحربية واستخدام الأراضي الليبية في أهدافها العدوانية[1] فالملك في ليبيا هو رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، فهو الذي يقر القوانين ويأمر بتنفيذها وقد يعوض البرلمان إذا كان في عطلة ويصدر المراسيم ويمنح الألقاب والرتب والأوسمة ويعفو ويخفف العقوبة ولا ينفذ حكم الإعدام إلا بموافقة الملك[2]

2) تكوين مجلس الأمة:

نص الدستور الليبي الذي أقرته الجمعية الوطنية في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي يوم 17 أكتوبر 1951م على تأسيس المملكة الليبية، وأقر الملك إدريس السنوسي تكوين مجلس الأمة من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.[3] حيث يعين الملك نصف الأعضاء والنصف الآخر تنتخبه المجالس التشريعية في الولايات، كما يعين الملك مجلس الشيوخ وينتخب المجلس وكيلين له ويصادق الملك (مجلس) على الانتخاب لمجلس النواب ومجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين، كما يجوز للحكومة أن تفعل ذلك إلا القوانين المالية فإن اقتراحها خاص بمجلس النواب.

جرت الانتخابات العامة لمجلس الأمة يوم 19 فيفري 1952م، وانعقدت أولى جلساته في مدينة بنغازي يم 25 مارس 1952م واشتركت ليبيا في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

بعد أن حصلت ليبيا على استقلالها أصبحت تمارس علاقتها السياسية وتشترك في النشاط العالمي وتساهم في الأعمال الإنسانية وتتعاون على إقرار السلام، كما تعمل على دعم وتقوية

1 نيكولاي إبيلتش بروشين،، المرجع السابق، ص395.

2 مجيد خدوري، المرجع السابق، ص220.

3 مسعود محمد أعوج، وآخرون، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث 1423هـ – 2012م**، د.د، د.م، د.ط، د.ت، ص75 – 76.

مركزها العالمي، وسارعت بالانضمام إلى جامعة الدول العربية، ورحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة باستقلال ليبيا وأقرت مشروع انضمام ليبيا إلى عضو فيها، وقد كان ذلك في أول فيفري عام 1955م حيث كانت اهم الإصلاحيات كالتالي:[1]

1- إعادة رصف الطرق التي دمرتها الحرب.

2- توطين السكان ومساعدة الأهالي على الاستقرار.

3- نشر التعليم ورفع مستواه على اختلاف مراحله.

4- تشجيع الصناعة الوطنية وتنميتها.

5- استغلال الثروات الطبيعية في البلاد ومحاولة الاستفادة منها.

وهكذا استمرت حركة التنمية والتطوير في عهد المملكة إلى أن قام مجموعة من الضباط صغار الرتب بانقلاب عسكري 1969/09/01م وأعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية.[2]

- **نظام الاتحادية:**

قام النظام الاتحادي بعد قيام الاستقلال، والمعاهدات الملكية للبلاد والارتباط الذي يسير عليه المسؤولون والذي أوصلهم للسلطة، حيث كانت كل ولاية لها الحرية التامة ضمن التصرف في أراضيها، بل إن هذه الولايات دخلت في مفاوضات فيما بينها للتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي، وكان المتنقل بين ولاية وأخرى، إلى الوقوف عند حدود الولاية ويخضع إلى تفتيش وسؤال وكأنه يجتاز حدودا بين دولتين بينهما خلافات دائمة وكان هذا التفتيش للأشخاص والأمتعة وكذلك تسجيل أسماء المتنقلين في سجلات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء كانوا محليين أو اتحاديين.

3) المعاهدات:

وقعت ليبيا معاهدات مع ثلاث دول غربية وهي إنجلترا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

1 مسعود محمد أعوج وآخرون، المرجع سابق ، ص76.

2 المرجع نفسه، ص77.

أ- مع إنجلترا:

انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة، إثر هزيمة دول المحور في الشمال الإفريقي فقد وصل إلى برقة في شهر رجب 1944م، وقد أعلنت إنجلترا يومئذ أن برقة لا تعود إلى الحكم الإيطالي أبدا، حيث ألقى محمد إدريس السنوسي خطبة في بنغازي في 28 تموز 1944م، دعا فيها إنجلترا إلى الاعتراف باستقلال برقة وأنه على استعداد لعقد معاهدة معها، وأرسل كتاب إدوارد لريغ وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في 1945م، يطلب منه فيه اعتراف إنجلترا باستقلال برقة، وأنه يرحب بكل مساعدة بريطانية، وأنه على استعداد أيضا للاستعانة بمستشارين إنجليز في دوائر الحكومة ولا مانع عنده من بقاء[1] قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنهما دولتين حليفتين وكان السنوسي يفضل التحالف مع إنجلترا، عندما أعلن استقلال برقة 1949م واعترفت إنجلترا بذلك الاستقلال الذاتي.

ب- مع الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن دمرت قوات المحور في الشمال الإفريقي وتقدم الإنجليز في أرض ليبيا، سمحت إنجلترا للولايات المتحدة بإنشاء مطار الملاحة، فلما استقلت ليبيا طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية المؤقتة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا وبالتالي تقديم العون المادي الأمريكي للدولة الناشئة حديثا وبدأت المباحثات فعلا، وقد مثل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر ومثل الجانب الأمريكي "أندروغ لنش" القائم بالأعمال في طرابلس، وقد اعدت الاتفاقية وكان الملك محمد إدريس السنوسي على اطلاع عليها، وقد امر رئيس وزراءه بالتوقيع عليها يوم الاستقلال المقرر 1951م.[2]

حيث منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة حق البقاء في قاعدة الملاحة مدة 20 عاما وحق السيطرة على السماء الليبية والمياه البحرية الإقليمية وحرية تنقل القوات الأمريكية من كل

1 محمود شاكر، المرجع سابق، ص59.

2 المرجع نفسه، ص66.

الرسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية، فوقعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي أي لم تكتسي الصفة الشرعية.

ج) مع فرنسا:

وقعت الحكومة الليبية يوم الاستقلال اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا، سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزان، مقابل مساعدة مالية تقدمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية، ولم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب الليبي، وإنما أبقتها الحكومة سرا[1] حيث أنها فيما بعد كشفت من قبل رئيس الحكومة محمود المنتصر، عندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عرفت حقيقة تلك الاتفاقية، وأن فرنسا تدفع مبلغ 130 ألف جنيه وأن هناك موظفا فرنسيا مكلفا بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بولاية فزان وقد عملت المعارضة على هذه الاتفاقية، بل سخرت من هذا المبلغ الذي يُمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك وبعدئذ قرر الملك عدم تجديد الاتفاقية مع فرنسا.

4) المطالبة بإلغاء المعاهدة:

بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عدد من النواب بإنهاء المعاهدة الأجنبية التي تقيد الحكومة والشعب معا بأغلال ثقيلة، كما كان أثرها تكتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى واضحا، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان على خلاف واسع مع الاستعمار الإنجليزي، حيث كان يتحرك بتوجيه أمريكي، فقد وصل إلى السلطة تدعيم منه غير أنه يخفي هذا بإعلان الهجوم على أمريكا ليدفق تحته شيئا آخر، كما كان يقوم بمغازلة الاستعمار الروسي، وبهذا ذر الغبار في عيون الكثيرين حتى خفيت الحقيقة تحت هذه السياسة.[2]

5) الوزارة:

1 محمود شاكر، المرجع السابق، ص67.

2 المرجع نفسه، ص71.

تتألف الوزارة من رئيس الوزراء وعدد من الأخرين، ويجب أن يكونوا جميعا ليبيين على أن لا يكونوا من الأسرة المالكة، وقد يكون الوزير عضوا في البرلمان وقد لا يكون كذلك ولا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة عامة سوى الحكم سواء في الحكومة، أو في إدارة الشركات كما أنه لا يجوز لهم أن يستأجروا أملاكا تخص الدولة.

6) الإشراف على الشؤون الخارجية:

تدور الشؤون الخارجية باسم الملك لكنه يقوم بذلك برأي الحكومة الاتحادية، فهو يعين جميع الممثلين الدبلوماسيين ويعزلهم بناءا على اقتراح وزير الخارجية، وهو الذي يتقبل البعثات السياسية الأجنبية حيث يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح بناءا على النصائح التي تقدمها الوزارة له.

7) حكومات الولايات:

تتكون ليبيا من ثلاث ولايات منطقة فزان، برقة، طرابلس ويحكم كل ولاية والي يعينه الملك ويعزله وهو يمثل الملك.

ومن المشاكل التي جابهت الدولة الليبية في هذا الإطار الخلاف الذي نشأ بين حسين مازق والي برقة وبين الحكومة الاتحادية بصدد أملاك إيطاليين وحق التصرف فيها.[1]

وفي أفريل 1963م اتخذت وزارة محي الدين فكيني بعد تشكيلها الخطوة النهائية في إلغاء النظام الفيدرالي فألقت تمثيل الولايات بالتساوي في مجلس الشيوخ أقرت تكوين هذا المجلس بواسطة التعيين من قبل الملك وألغي نظام الولايات وصارت البلاد مقسمة إلى مجرد وحدات إدارية ويمارس رئيس الوزراء سلطاته بنفس الدرجة في مختلف هذه الوحدات.[2]

1 الدكتور مجيد خروي، المرجع السابق، ص224.

2 المرجع نفسه، ص225.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية:

1- الوضع السياسي:

أ- على السياسة الداخلية

أ- دستور 1951م والحكم الملكي 1951-1969م

من بين الملامح الرئيسية لدستور 1951م الأخذ بالنظام الاتحادي إذ ينص الباب الأول على النظام الملكي الوراثي في دولة اتحادية مقسمة على 3 أقسام طرابلس، فزان، برقة، فيما خصص الجزء 39 منه إلى الشؤون الخارجية والمعاهدات والقانون العرفي...أما الجزء 38 منه فيحدد 27 اختصاصا مشتركا بين الحكومة الاتحادية والإقليمية، كما ركز الدستور على السلطات الإقليمية والسلطات المشتركة بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية فتقرر أن يكون لكل إقليم مجلس استشاري.[1]

ب1-السلطة التنفيذية: وتتكون من:

-الملك: يعتبر رئيس للدولة يمارس سلطاته عن طريق وزرائه، أما القوانين تتطلب تصديقا بمرسوم ملكي، ومن مهامه كذلك عقد صلح وإبرام معاهدات.

-**رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:** يعين الملك رئيس الوزراء والوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وإذا اتخذ قرار ضد أحد الوزراء تعين عليه أن يستقيل.

-**البرلمان:** أخذت ليبيا بالنظام النيابي الثنائي، يتكون من مجلس الشيوخ والنواب يضم مجلس الشيوخ 24 عضوا يشرط في عضو الشيوخ أن لا يقل عن 40 عاما ولا يجوز انتخاب أفراد الأسرة المالكة، أمام مجلس النواب فقد كان يمثل ليبيا كلها يشرط في عضو البرلمان أن يكون بلغ 30 عاما وأن يكون من بين أفراد الأسرة المالكة.[2]

---

1 إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، ج1،، د.د، د.م، د.ط، د.ت، ص261.

2 هنري جيب، المرجع سابق، ص86.

ج-السلطة القضائية:

ينص الدستور على فصل السلطة القضائية عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وطبقا للمادة 142 كان القضاة مستقلين ومسؤولين أمام القانون وحده، وحظيت المحكمة العليا الاتحادية باهتمام خاص من المواد 143 إلى 158 من الدستور، فالملك يعين قضاة المحكمة العليا الذين ينظرون في المنازعات بين الحكومة الاتحادية الإقليمية أو بين إقليمين أو أكثر ويجوز للملك أن يحيل إلى المحكمة العليا مسائل دستورية وتشريعية هامة.

د-السلطة التشريعية:

يتعاون الملك ومجلس الأمة في تولي أمور السلطة التشريعية ومن صلاحيات الملك في هذا المجال اقتراح القوانين التي يعرضها عليه مجلس الأمة ويحق له إصدار قوانين والمراسيم التي لها قوة القانون أثناء غياب المجلس.[1]

ب) السياسة الخارجية:

المعاهدة الليبية البريطانية عام 1953م

على الرغم من إعلان استقلال ليبيا، وقيام المملكة الليبية، فقد بقيت بريطانيا متمسكة بوجودها العسكري في ليبيا بشكل عام وفي برقة بشكل خاص، وكشفت عن نيتها في السيطرة على برقة لتعوض بذلك ما خسرته في مناطق كانت تتمتع بأهمية قصوى مثل قناة السويس.

وتعود فكرة عقد معاهدة تحالف إلى أيام كانت برقة ما تزال تحت الإدارة العسكرية البريطانية أي قبل استقلال ليبيا في ديسمبر 1951م وهذا يعطي الموضوع أهمية خاصة، لأن المحور الأساسي للمعاهدة كان برقة فقد أعلن السيد إدريس أن بلاده بحاجة على تحالف مع دولة قوية في البر والبحر والجو.

استمرت هذه المفاوضات متقطعة حتى أوائل فبراير 1953م، وذلك لظهور عدد من المشكلات برز حولها الخلاف ثم حدث أن حُلت هذه المشكلات بعد أن وافقت الحكمة على منح

1 هنري جيب، المرجع سابق، ص87.

بريطانيا قواعد عسكرية برية وجوية في برقة، مقابل مبلغ تقدمه بريطانيا لقاء استعمال تلك القواعد وتم التوقيع على المعاهدة من قبل محمود المنتصر رئيس وزراء ليبيا، وكراكبراير في 29 يوليو 1953م والملاحظة أن هذه المعاهدة، كانت قد هيأت لبريطانيا مكانا تنتقل إليه وسائلها الدفاعية من مصر.[1]

ولعل أغرب ما في المعاهدة الاتفاقية العسكرية التي وضعت ليبيا تحت تصرف القوات البريطانية، وفي الوقت الذي يباح فيه للقوات البريطانية طوال مدة المعاهدة حرية المرور في الأراضي الليبية كافة، في حين لا يسمح لأي ليبي بدخول المناطق المختلفة إلا بعد الحصول على إذن السلطات العسكرية البريطانية.

هكذا تحقق لبريطانيا ما هدفت إليه، وهي ان تصبح برقة قاعدة عسكرية بريطانية تخدم مصالحها الاستراتيجية على الرغم من استقلال ليبيا.[2]

-الاتفاقية الليبية الأمريكية

وعندما اتخذت منظمة الأمم المتحدة قرارها بمنح ليبيا الاستقلال سارع الأمريكيون إلى الشروع بإجراءات المفاوضات مع الحكومة الليبية بخصوص مطار الملاحة، وانتهت المفاوضات بين محمود المنتصر وآلينش المعتمد المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية موافق عليها، من قبل الملك إدريس ومنحت الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية حقوقا غير محدودة في استخدام الأراضي الليبية في الأهداف العسكرية، وفي نوفمبر سنة 1952م سلمت الحكومة الليبية إلى المعتمد الأمريكي على اقتراح إدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية تؤمن بموجبها زيادة المساعدة الأمريكية وقد تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 9 سبتمبر 1954م في بنغازي.[3]

-الاتفاقية الليبية الفرنسية

1 محمد رجائي الريان، **تاريخ ليبيا الحديث والعاصر**، دار اليازوري، الأردن، دط، 2011، ص199.

2 المرجع نفسه، ص200.

3 نبكولاي إيانش بروشين، المرجع سابق، ص397.

في اليوم الذي أعلن فيه استقلال ليبيا تم توقيع اتفاقيتين مؤقتتين بين ليبيا وفرنسا إحداهما عسكرية سمحت لفرنسا بموجبها أن تحتفظ بقواتها في فزان لمدة ستة أشهر إلى أن تعقد معاهدة تحالف تحل محل الاتفاقية المؤقتة والثانية مالية تعمدت فرنسا بموجبها أن تقدم إلى ليبيا مساعدة مالية تساوي العجز في موازنة فزان.

وفي 12 فيفري 1952م اقترحت فرنسا عقد معاهدة تحالف مع ليبيا على غرار المعاهدة الليبية البريطانية التي كانت لا تزال موضوعا للمفاوضات، جاءت المعاهدة في 11 مادة بالإضافة إلى ملاحق مالية وثقافية واتفاقيات حسن الجوار، وقد نص على قيام العلاقات بين ليبيا وفرنسا على أساس السلم والصداقة الدائمتين، وقبلت ليبيا أن تتشاور مع فرنسا في المصالح التي تخص البلدين وقد وعدت فرنسا بإجلاء قواتها عن فزان في مدة لا تتجاوز 12 شهرا وأن تسلم المطارات التي تديرها فرنسا إلى الحكومة الليبية.[1]

-المعاهدة الليبية الإيطالية

أخذت إيطاليا المبادرة سنة 1953م، فأرسلت وفدا إلى طرابلس حيث بدأ المفاوضات مع وفد ليبي برئاسة الساقزلي وكان يومها وزيرا لتربية في وزارة المنتصر ولم يكن ثمة مجال مشترك للاتفاق لأن الساقزلي طلب مبلغا كبيراً من المال، تعويضا عن التدمير الناشئ عن الحرب وثمنا للبحث في موضوع الأملاك العامة والخاصة، لكن وزارة الخارجية الإيطالية ارتأت أن موضوع تعويض الحرب خارج عن نطاق المفاوضات على اعتبار أن ليبيا كانت أثناء الحرب جزءا من إيطاليا فلا تجوز أن تطالب بالتعويض، وقد تعطلت المفاوضات قرابة سنتين، حيث أخذت إيطاليا المبادرة ثانية، واستأنفت البحث في الموضوع في أوائل 1955م، وكان رأي ليبيا أن النواحي القانونية لا يمكن اعتبارها الأساس الوحيد للبحث، وطلبت أن تشتمل المفاوضات العوامل السياسية أيضا، وقد وافقت الحكومة الإيطالية على ذلك وانتقل وفد إيطالي إلى طرابلس في حزيران 1955م لإجراء المفاوضات وسارت المفاوضات سيراً حسنا فيما يتعلق بالمبادئ العامة، لكنها تحطمت

1 مجيد خدوري، المرجع سابق، ص275.

على صخرة تعويض الحرب لأن الوفد الإيطالي تمسك بأن ليبيا لا يحق لها أن تطالب بالتعويض.

نصت المعاهدة على أن تخلف ليبيا الحكومة الإيطالية في ملكية الأملاك العامة وعلى أن تحترم الحكومة الليبية الأملاك الخاصة بالأفراد وعقدت المعاهدة في جلسة سرية أبرمها الملك في 30 مارس 1957م.[1]

–قبول ليبيا عضوا في جامعة الدول العربية

كاد الليبيون على أن يجمعوا على الرغبة في الانضمام إلى جامعة الدول العربية في وقت كانت فيه الجامعة تتمتع بأعلى ما وصلت إليه من منزلة ولكن لما انحاز أمين الجامعة العام عبد الرحمن عزام إلى السعداوي وأيده في حملته على الجمعية الوطنية، بدا الشك يساور نفوس العناصر المعتدلة في ليبيا في الفائدة من الانضمام إلى هذه المنظمة، مع أن مجلس الجامعة لم يكن يشارك عزام آراءه الشخصية حول ليبيا، ومن ثما فإنه لما أعلن استقلال ليبيا في ديسمبر 1951م أرسل المنتصر طلبا للانضمام إلى الأمم المتحدة في اليوم ذاته لكنه لا يقم بشيء من هذا النوع تجاه الدول العربية.

فلما استبدل بعزام أمين عام جديد للجامعة في سنة 1952م زال اللبس القائم على المعارضة الشخصية لعزام وعاد أولئك الذين كانوا من قبل راغبين في الانضمام إلى الجامعة يطالبون بانضمام ليبيا إلى هذه المنظمة وفي فبراير 1953م قررت الوزارة الليبية بموافقة الملك أن تعد طلبا للانضمام إليها، كان الطلب مؤرخا في 12 فبراير 1953م ولم يشر قط إلى الأسباب التي حملت ليبيا على البقاء خارج الجامعة من ديسمبر 1951م وغلى فبراير 1953م، بل كل ما جاء فيه رغبة ليبيا في التعاون مع الأقطار العربية الأخرى التي تشترك معها في الأخوة العربية والأماني القومية، وتحقيق الأهداف التي يتضمنها ميثاق الجامعة، وقد رحب الشمابي بالنيابة عن المجلس بالوفد الليبي، وانضمام ليبيا إلى الجامعة بأجمل عبارة تحية وسرور.

1 محمود شاكر، **ليبية**، الدار العلمية، د.م، ط1، 1983، ص120.

2- الوضع الاقتصادي

لم تهتم ليبيا بوضع خطط اقتصادية طويلة أو قصيرة المدى بل اهتمت بتهدئة الأوضاع السياسية المتردية، ويعود هذا إلى تدني المستوى العلمي التقني قلة الموارد الدولية مما جعل البنية الاقتصادية هشة وضعيفة، إلى أن بدأ الاهتمام بالناحية الاقتصادية في سنة 1962م، عندما أسس المجلس القومي للتخطيط العام، الذي وضع خطة خماسية للتنمية تهدف أساسا إلى تنمية الزراعة ومشاريع البنى التحتية...إلخ، وعليه فقد تأثر اقتصاد ليبيا بعد الاستقلال بعاملين أساسين هما اكتشاف النفط والتوجه نحو الاستغلال وشكلت الفترة من 1951م البدأ بتصدير النفط سنة إلى 1961م مرحلة التحضيرية لاقتصاد بلغ فيها انتاج النفط ذروته.[1]

وعليه يمكن تقسيم اقتصاد ليبيا في المرحلة الممتدة من 1951-1969م إلى مرحلتين:

-مرحلة ما قبل البترول 1951-1961:

خرجت ليبيا من الاستعمار عاجزة ترهن استقلالها تحت اسم تأجير القواعد العسكرية ففي سنة 59-60 كان أكثر من 58% من ميزانية المعونات الأجنبية فأصبحت ليبيا معمل تجارب للدول المتخلفة، إلى انها لم تغير الموقف الاقتصادي المتأزم تغيرا حقيقيا، والواقع عن ليبيا ما قبل البترول كانت مثالا لدولة الصحراء اللافرقية أشبه بوقوقعة ضخمة ولكنها جوفاء.[2]

-مرحلة البترول الاقطاعي 1961-1969:

حققت ليبيا طفرة غير مسبوقة في ثروتها البترولية، حي قفز الإنتاج من الصفر إلى معدلات لم تحققها دول المشرق البترولية، حيث كان الإنتاج السنوي يقترب من 150 مليون طن،

---

1 أمل عجيل، **قصة وتاريخ الحضارات العربية ليبيا، السودان، المغرب**، د.د، د.م، د.ط، د.ت، ص 41.

2 جمال حمدلن، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في جغرافية السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ط، 1992، ص86.

إلى غاية قيام ثورة 1969 حيث تحولت كل العائدات إلى قنوات استهلاكية مسرفة وهكذا اتخذ البترول الاقطاعي منعطفا حادا.[1]

وكان الخبراء الذين أوفدوا إلى ليبيا في تلك الفترة لاحظوا أن الدول الكبرى تقدم 75% من ميزانية الأقاليم، ويمكن تجنب الاعتماد التام على المساعدات الخارجية وذلك بالتوسع الزراعي، والأفضل من ذلك التركيز على تنمية المراعي ويمكن إقامة صناعات أولية لغزل ونسج الصوف...إلخ، وهذا ما ساعد ليبيا على تشجيع الصناعات الوطنية.[2]

وأما ميدان التجارة فقد بلغت أرقام الاستيراد عام 1956م مبالغ 16.601.000 جنيه والصادرات 4.265.000 فيكون العجز 12.447.000 جنيه وتبلغ قيمة الموارد الغذائية نسبة 28% من مجموع قيمة الواردات، من أهم صادراتها المواد الخام الغير صالحة للأكل ونبات الحلفاء والمعادن...إلخ.[3]

-الوضع الاجتماعي والثقافي

أشارت صحيفة الرائد في 15 سبتمبر 1956م إلى أن مستوى حياة 90% من سكان ليبيا يقل بثلاث مرات عن متوسط مستوى الحياة في مصر، وتشير معطيات العالم الإنجليزي دلاند بيرت إلى أن متوسط الجرابة اليومية لليبيين كانت لا تزيد إلا قليلا عن نصف الجرابة اللازمة للحفاظ على الجسم الإنساني في الحالة الطبيعية، وأشار العالم الإنجليزي د.غانتر إلى أن السكان في فزان لا يتناولون وسطيا إلا 800 كالوري في اليوم، هو ما يفي الجوع الفيزيولوجي، حيث كانت نسبة الوفيات عالية في ليبيا وهذا بسبب سوء التغذية وتشير معطيات في سنة 1952م إلى أن نسبة الولادات كانت تعادل 52 لكل ألف من السكان وان الوفيات بنسبة 42% أما الوفيات بين الأطفال في عمر الرضاعة بصفة خاصة كانت تزيد بضعة أضعاف نسبة الوفيات.

---

1 جمال حمدان، المرجع سابق، ص86.

2 صلاح العقاد، المرجع سابق، ص86.

3 محمد سعيد زعيم، **ليبيا تونس والمغرب**، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، د.ط، 2009، ص22.

وقبل بداية الانفجار النفطي كان الدافع من نزوح السكان الزراعيين من داخل البلاد نحو المناطق الساحلية هو البناء العسكري وقد تم تشغيل آلاف الليبيين وعلى مدى بضعة سنوات في إقامة قاعدة وبلس فبلد العسكرية الجوية فكان هذا الانفجار النفطي دافعا عاما للهجرة الانتعاش العام للحياة في المجتمع الليبي وهذا إلى نشوء البرجوازية الليبية خلال الستينيات.[1]

-التعليم من 1952-1969م

إن المشكلات الأساسية التي كانت قائمة في مجال التعليم بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي لها والتي عان منها الشعب العربي الليبي والتي من بينها:

- مشكلة تخلف المرأة في مجال التعليم.
- مشكلة تمويل التعليم ومشكلة التعليم الجامعي ومشكلة التخطيط للتعليم.[2]

بعد الاستقلال شهد التعليم نوعا من التغيير والتقدم حيث سجلت هذه الفترة نموا ملحوظا ليس في إعداد التلاميذ فقط بل في النظم التعليمية وتميزت ب:

1- التعليم أصبح عربيا وليس أجنبيا.

2- التوسع الكمي وتنمية الخدمات التعليمية بأنواعها المختلفة.

3- الاهتمام بتعليم البنت والاهتمام بالمناهج الدراسية.

4- التوسع في إعداد معاهد للمعلمين والمعلمات.

كذلك عملت على انتداب المعلمين من فلسطين ومصر وتدريب غيرهم من المعلمين الليبيين وهكذا سارت السياسة التعليمية مواكبة للسياسة العامة للدولة، فهي تسير بين التحسن أحيانا والمتاعب أحيانا أخرى... نظرا للواقع الذي عاشه الشعب الليبي خلال فترة الاستقلال وما ترتب عليها من متاعب وتحولات استفاد منها البعض دون الآخر، ولكن سرعان ما تبدد الظلام الذي

1 نيكولاي إيبلتش بروشين، المرجع السابق، ص365.

2 حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، د.د، د.م، د.ط، 1962، ص217.

كان مخيما على الشعب الليبي خصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

1 المرجع نفسه، ص218.

المبحث الأول: ظهور شخصية القذافي

معمر القذافي هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر من قبيلة القذاذفة ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت* عام 1942م، والابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت، التحق بمقاعد الدراسة سنة 1956م أكمل دراسته بالكلية الحربية في بنغازي** وفي سنة 1963م وتخرج منها عام 1965م[1].

وفي هذه الفترة وبالتحديد عام 1964م كون مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وبعد هذه العام تم ايقاذ الزعيم الليبي إلى بريطانيا حيث تخرج من الكلية العسكرية وكان الأول من سبتمبر 1969م، هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا في تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري، كان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس أن أعطى نفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وزميله في الانقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد وغير اسم البلاد ليصبح الجمهورية العربية الليبية كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس قيادة الثورة عام 1977م[2] حيث أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم.

ومن أهم الأفكار والأعمال التي جاء وقام بها معمر القذافي نذكر:

- **الكتاب الأخضر:**

هو كتاب فلسفي سياسي ألفه معمر القذافي عام 1975م وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارة الإنسانية والاشتراكية والحركة الديموقراطية حيث يتكون الكتاب

---

[1] الساعة 19:00 بتاريخ 2014/02/15 زرت الموقع https://arabic.cnn.com.middles.libya.kaddafie

[2] هنري جيب، المصدر سابق، ص127.

*سرت: مدينة ليبية تقع في الشمال على الساحل بين أكبر مدينتين في البلاد طرابلس وبنغازي، زرت الوقع يوم 2019/06/09 على الساعة 1:20 www.aljazeera.net

**بنغازي: ثاني أكبر المدن الليبية حجما بعد العاصمة فيها ميناءان بحريان وقاعدة عسكرية كبيرة زرت الموقع يوم 2019/06/09 على الساعة 2:30 www.aljazeera.net

الأخضر من ثلاثة فصول الفصل 01 يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع أما الفصل 02 فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل الفصل 03 وفيه أطروحات الأسرة والأم والطفل المرأة والثقافة والفنون.

- **النظرية العالمية الثالثة:**

ففي عام 1976م بعد نشر القذافي الكتاب الأخضر وجعله دستور للجماهيرية الليبية وتستند إلى حكم الجماهيرية الشعبية وتم اعتماد اللون الأخضر لون رسمي في البلاد وهذه النظرية التي جاء بها القذافي نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب، عن طريق ما أسماه بالديموقراطية المباشرة من خلال المؤثرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ.[1]

حيث قضى العقيد معمر القذافي أطول فترة حكم مقارنة بنظرائه في العالم العربي وإفريقيا إذ لم يكن قد تجاوز السابعة والعشرين من عمره عندما أطاح بالملك إدريس السنوسي في انقلاب عسكري، وأقام على أنقاض الحكم الملكي الموالي للغرب نظاما جديدا أطلق عليه تسمية "جماهيرية".

وكان أيام شبابه معجبا بالزعيم المصري جمال عبد الناصر وبنظراته للقضايا القومية وقد شارك القذافي في المظاهرات التي عمت البلدان العربية، احتجاجا على الهجوم على مصر بعد تأميم القناة العام 1956م.

وبدأ وضع خطة الانقلاب على الملكية وهو طالب في الكلية العسكرية وتلقى تدريبا عسكريا إضافيا قبل عودته إلى مدينة بنغازي الليبية حيث قام بالانقلاب في 1 سبتمبر 1969م.

مؤلفاته:

- أراء جديدة في السوق والتعبئة ومبادئ الحرب.
- تحيا دولة الحقراء.

[1] هنري جيب، المصدر سابق، ص122.

- إسراطين الكتاب الأخضر.[1]

[1] الساعة 13:30 بتاريخ 2011/02/26 زرت الموقع http /www.aljazerra.net/news/arabic

المبحث الثاني: القذافي يقود الانقلاب1969م

1- استقالته 1965:

بعد مرور الزمن وتقدم السن رأى الملك إدريس أن يتخلى عن الملك وأن يقدم استقالته، واسناد الأمر إلى من أحق منه وأقدر على حمل الأمانة والقيام بالواجب المطلوب، ولذلك لم يتردد الملك إدريس في عام 1965م في عهد حكومة السيد "محمود المنتصر الثانية" في تقديم استقالته.

وكان اتخاذ هذا القرار من طرف الملك إدريس إلا خشية من التقصير في القيام بما عليه من الواجبات والمسؤوليات، حيث ترك للبرلمان الليبي مسؤولية اتخاذ ما يراه مناسبا، من نظام للحكم لصالح البلاد ولكنه عندما اتجهت إلى مدينة تبرقة، حيث يقيم الملك الجماهير الفقيرة من مختلف أطراف البلاد، حيث كان في مقدمتهم الكثير من كبار قادة البلاد، بما في ذلك قادة المعارضة وأحاط الآلاف منهم بالقصر عدة أيام يطالبون بإلحاح الملك بالعدول عن استقالته وابقائه ملكا للبلاد.

لذلك لم يكن بوسع الملك سوى الرجوع عن هذه الاستقالة موضحا أن استقالته هذه كان قد تحدث بشأنها من قبل مع بعض رؤساء الحكومة الليبية الذين كان من بينهم مصطفى بن حليم* والسيد محمد بن عثمان الصيد*، وما كان تقديمه لهذه الاستقالة إلا لسببين وهما السالف ذكرهما والمتمثلين في تقدمه في السن وخشية من أن يقصر في القيام بما عليه من مسؤوليات.[1]

لم تكن هذه الاستقالة بسبب خالف مع الحكومة الليبية أو البرلمان الليبي، حيث كان كل منهما كما ذكر الملك قائم بواجبه وباذلا جهده في خدمة البلاد، ولكنه أمام معارضتهم لهذه

---

[11] محمد علي الصلابي، **تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا**، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009، ص597.

*مصطفى بن حليم، هو مصطفى بن أحمد بن حليم ولد بمدينة الإسكندرية يوم 29 يناير 1927، سياسي تولى الوزارة الأولى فيما بين عامي 1954 – 1957.

*محمد بن عثمان الصيد: واد في 17 أكتوبر 1924 بقرية متصرفية -----منطقة الشاطئ بإقليم فزان، تقلد عدة مناصب وزارية منذ استقلال ليبيا تولت حكومته بدء تعديل الدستور لتصبح ليبيا ذات إدارة واحدة مركزية بعد أن كانت اتحاد يضم ثلاث ولايات تتمتع بالحكم الذاتي، حيث عدلت حكمته قوانين الثروات الطبيعية وخاصة النفط.

الاستقالة لا يسعه إلا العدول عنها على أن يكون لهم الحق في رفع يده عن الحكم إذا ما شعروا مستقبلا بعجزه عن حمل ما عليه من الواجبات وتكليف من هو أقدر منه على حملها.[1]

2- استقالة الملك الثانية 1969:

أما عن استقالة الملك إدريس الثانية والأخيرة فهي تلك المؤرخة في 04 أوت 1969م والتي وجهها أثناء رحلة استشفائية إلى تركيا ثم اليونان إلى كل من رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ عبد الحميد العبار* ورئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب، عندما جاء إلى تركيا في ذلك الوقت للاجتماع بالملك بناءا على طلبه.

وفي هذه الاستقالة أكد الملك أنه وقد تقدم بالعمر حتى وهن العظم منه وبلغ من العمر ولهذا فهو قد قرر التخلي عن العرش للأمير والي العهد الحسن الرضا السنوسي مشترطا موافقة البرلمان على ذلك ومن ثم عليه بحلف اليمين واعتلاء العرش، وطالب في هذه الاستقالة الشعب الليبي بتقوى الله ومخافته.[2]

3- انقلاب عام 1969 وخلفياته:

انقلاب 1969م في ليبيا أحد أهم أحداث ما يعرف بثورة الفاتح سبتمبر فهو انقلاب عسكري جرى في 1 سبتمبر 1969م ليعوض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي وقامت بالزحف على مدينة بنغازي لتحتل مبنى الإذاعة وتحاصر القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي 1969م وسارع ولي العهد وممثل الملك بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك محمد إدريس السنوسي خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا، وتعود

---

[1] محمد علي الصلابي، المرجع سابق، ص598.

[22] المرجع نفسه، ص598.

*عبد الحميد عبار: من مواليد 1894م مجاهد ليبي سابق لمجلس النواب الليبي في العهد الملكي هو من بيت سديدي في قبيلة العواقير، بدأ الجهاد منذ الغزو الإيطالي لليبيا ولم يترك السلام يده إلا بعد شنق عمر المختار بأربعة شهور، هو من أغنياء برقة وأجودهم، زاره أحمد الشريف السنوسي ومعه مائة مجاهد فاستضافهم ستين ليلة.

أسباب هذا الانقلاب حسب رئيس وزراء ليبيا مصطفى أحمد بن حليم إلى أن الملك إدريس وأعضاء الوزارة الملكية قد أخطأوا عندما أهملوا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات المستقلة وكذلك أخطأوا لأنهم لم يعملوا بعزم قوي على نشر الوعي القومي العام بين طبقات الشعب ولم يجذبوهم ولم يشجعوهم على التعاون والتجاوب مع المؤسسات الدستورية، وحسبه أنهم لو قاموا بذلك لما وجد الانقلابيون مبررا لانقلابهم، ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركة الانقلابيين.

وقد يقول قائلا أن المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن لتتمكن من الوقوف أمام دروع الانقلابيين مهما كانت قوة تلك المؤسسات والتنظيمات.[1]

يضاف إلى ذلك انه لم يكن لليبيا خبرة في حكم، وهي أحدث الدول العربية استقلالا في ذلك الوقت أفقرها، مما جعلها غير قادرة على أن تختزل التاريخ وتحقق تطورا كبيرا أو تنمية قوية في تلك المؤسسات الدستورية والمنظمات الجماهيرية، بدرجة تجعلها تقاوم الحركات الانقلابية العسكرية.

ويقول مصطفى أحمد بن حليم "**ومهما يكن من أمر فإننا في النظام الملكي اكتفينا بنظام برلماني بطيء التقدم قليل التطور، لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد ثماني عشرة سنة من الاستقلال ولا أبرئ نفسي من نصيبي في ذلك التقصير**"[2].

وظهرت الفاجعة عن التقصير عندما وقع انقلاب أول سبتمبر 1969م والذي قام به مجموعة من الضباط الشباب من ذوي الرتب الصغيرة بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي أعلن الجمهورية العربية الليبية واستطاع أن يخلص بلاده من القوات الأجنبية في عام 1970م.[3]

---

[1] مصطفى أحمد بن حليم، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، د.د، د.م، دط، دت، ص540.

[2] المصدر نفسه، ص541.

[3] مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص 541.

المبحث الثالث: نتائج الانقلاب وظهور الجماهيرية الليبية

عرفت هذه المرحلة عدة تطورات من خلال النتائج المترتبة عن الانقلاب الذي قام به العقيد القذافي، حيث اختلفت نتائج هذه المرحلة على المستوى الداخلي والخارجي وتمثلت في:

أ- على المستوى الداخلي:

قام القذافي بإلغاء الدستور الليبي ليعلن إعلانا دستوريا ألغاه لاحقا لتظل البلاد بلا دستور ينظمها طوال فترة حكمه كما قام بشل الحياة السياسية التي كانت قائمة بما فيها الأحزاب والمنظمات والجمعيات الصحافة الحرة، كما أنشئ فكر خاص به سماه النظرية العالمية الثالثة وهو مبني على فكرة سلطة الشعب، وأن الشعب صاحب السلطة هي طريقة لخلق الجدل داخل المجتمعات الصغيرة الليبية حتى لا تنظر إلى السياسة الخارجية، كما حاول القذافي العمل على الحدة العربية وباءت كل محاولاته الاندماجية بالفشل في دمج ليبيا مع مصر – تونس، بالإضافة إلى ذلك قام القذافي في نظامها هذا باستحداث تاريخ خاص بدولته يخالف ما تعارف عليه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث رأى القذافي أن يؤرخ بدأ من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس من الهجرة النبوية.[1]

من أهم إنجازات ثورة الفاتح من سبتمبر أيضا على المستويين الوطني والقومي ما يلي:

- طرد القوات الأجنبية من ليبيا ففي 28 مارس 1970م تم إجلاء القوات البريطانية من ليبيا وفي 11 يونيو 1970م تم إجلاء الأمريكيين.
- وفي 17 أكتوبر 1970م تم طرد بقايا الاستعمار الإيطالي من الأراضي الليبية.[2]

ب- على المستوى الخارجي:

[1] الساعة 15:30 بتاريخ 2019/01/10 زرت موقع /http/www.aljazeera.net/news/arabic

[2] أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص69.

أما على الصعيد الدولي فقد تدخل القذافي في الشؤون الداخلية لعدة دول، حيث ساند ثورة "المسلمين" في تشاد ضد حكم الأقلية المسيحية التي أقامها الفرنسين بزعامة فرنسوا تومبالباي وساند المسلمين في جنوب الفلبين مساندة قوية، وكانت طرابلس مقرا للمفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية المسلمين عام 1976م التي انتهت بإعطاء ولايات الجنوب حكما ذاتيا، ساند الديكتاتور عيدي أمين في أوغندا وأيد باكستان في نزاعها ضد الهند سنة 1971م، كما كان رافضا للاستقلال لبنغلادش.

كما عمل القذافي على توثيق علاقاته بالاتحاد السوفياتي في عام 1974م بعد زيارة عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي "لموسكو" وتوقيعه اتفاقيات صداقة وتسليح.[1]

ج-المؤسسات السياسية في ليبيا:

بعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969م التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا، وعرف النظام السياسي تحولات جذرية خاصة من حيث مؤسساته وكان عبر مرحلتين وهما كالآتي:

أولا: من 1969م – 1976م:

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة انتاج مؤسسات جديدة تأثرت بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

- **مجلس قيادة الثورة:**

وهو بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية التي يمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم.

- **مجلس الوزراء:**

هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة.

[1] الساعة 15:53 بتاريخ 2011/02/26 زرت موقع http/wwww.aljazeera.net/news/arabic/

- **الاتحاد الاشتراكي العربي:**

تأسس الاتحاد في 1971/06/11م كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة.

- **اللجان الشعبية:**

جاءت هذه اللجنة بعد إعلان الثورة الشعبية في 05 أفريل 1973م وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينته زوارة وحسب معمر القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.[1]

- **السلطة القضائية:**

في 28 أكتوبر 1973م قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الإسلامية.

ثانيا: من 1977 إلى غاية 2011:

عرفت ليبيا في بداية 1977م تغيرات سياسية جذرية إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب" وقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

كما عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة: المؤتمرات الشعبية الأساسية، المؤتمرات الشعبية غير الأساسية، الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، اللجان الشعبية، مؤتمر الشعب العام، اللجان الثورية، المؤسسة القضائية، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الإعلامية.[2]

---

[1] محمد الزهير المغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا مؤخوذ من http://www.libyaforum.org/archive/index/pho?option.com

[2] المرجع نفسه.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النقاط التالية:

-أن الملك إدريس السنوسي كان كهتم كثيرا بالدين والعلم والأخلاق حيث أنه كان يرى أن الحياة السعيدة لا تقوم إلا على هذه القيم ومن أقواله <<إن سنن الإسلام السياسية تعتمد على دعائم متينة محكمة، فلو حفظت هذه السنن سُيست بها الحكومة الإسلامية بما أصاب دولة الإسلام ما أصابها، لا ريب أن ضعف المسلمين يرجع إلى إهمال هذا وتركه، وإذا ما أراد المسلمون أن ينالوا مجدهم فليرجعوا إلى قواعد حكومتهم الأولى، ولا يظنوا أن ذلك رجوعا إلى الوراء بل على العكس فهو التقدم والتكامل>>.

كذلك لما تولى أمر المملكة الليبية وجه المسؤولون إلى وجوب العناية بالتعليم وتعميمه واهتم بوزارة المعارف ليكون نواة للجامعة الليبية.

-بعد أن حصلت ليبيا على استقلالها أصبحت تمارس علاقتها السياسية وتشترك في النشاط العالمي وتساهم في الأعمال الانسانية، وتتعاون على إقرار السلام كما تعمل على دعم وتقوية مركزها العالمي، كما سارعت بالانضمام إلى جامعة الدول العربية .

-العقيد معمر القذافي كان سياسيا وثوريا ليبيا في الواقع كان حكما 42 عاما حكمها وهو شاب دون الثلاثين من العمر وأعلن الجمهورية في ليبيا، أطلق على نفسه لقب قائد الثورة على شغل منصب رئيس قيادة الثورة حتى 1977م بالإضافة إلى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ سنة 1969م.

-سجل التاريخ عدة انقلابات عسكرية أولها وأهمها انقلاب عسكري بقيادة العقيد معمر القذافي حيث نجده بعد انضمامه للجيش الليبي كون مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار ولعب دورا جوهريا في الانقلاب على حكم السنوسي ذي الملكية الدستورية في ليبيا في الأول من سبتمبر 1969م.

أولا: المصادر:

1-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

2- إيليش بروشين نيكولاي، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 إلى 1969، تر وتق: عماد حاتم، د.م، دار الكتاب الجديد، د.ط، د.ت.

3- بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، د.م، د.ط، د.ت.

4- جريل طلحة، مذكرات محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، المغرب، د.د، ط1، د.ت.

5-جيب هنري، ليبيا بين الحاضر والماضي، تر: شاكر ابراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، د.م، د.ط، د.ت.

6- دي كاندول إيريك آمار، الملك إدريس عاهل ليبيا، حياته وعصره، لندن، ط.خ، 1988.

7-زيادة نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا، من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، د.د، د.م، د.ط، د.ت.

8-عودة محمد عبد الله، الخطيب ابراهيم ياسين، تاريخ العرب الحديث دار الأهلية، عمان، د.ط، 1989.

9-المسألة الليبية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1950.

10-المغيربي محمد البشير، وثائق جمعية عمر المختار، صفحة من تاريخ ليبيا، د.م، د.د، د.ط، 1993.

ثانيا: المراجع:

1-حمدان جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ط، 1992.

2-خدوري مجيد، ليبا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، د.ط، 1966.

3- راشد أحمد اسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000.

4-الريان محمد الرجائي، تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، دار اليازوري، الأردن، د.ط، 2011.

5-زعيم محمد سعيد، ليبيا وتونس والمغرب، د.د، د.م، د.ط، 2009.

6-شاكر محمد، لبيبة، الدار العلمية، د.م، ط1، 1983.

7- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

8-الشيخ محمد رأفت، العرب في التاريخ المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، د.م، ط1، 2008.

9- الصلابي محمد علي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، مكتبة الصحابة، مكتبة التابعيين، الإمارات، القاهرة، 2001،

10- الصلابي محمد علي، تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009.

11-عجيل أمل، قصة وتاريخ الحضارات العربية ليبيا، السودان، المغرب، د.د، د.م، د.ط، د.ت.

12- عميش فتحي ابراهيم، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج1، د.د، دم، د.ط، د.ت.

13-قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

14-محمد بن مسعود، تاريخ ليبيا العام، من القرون الأولى إلى العصر الحديث، ج1، طرابلس الغرب، د.م، ط1، 1948.

15-محمود حسن سلمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، د.د، د.م، د.ط، 1962.

16-نعيق مصطفى عبد الله، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، محاضرة عامة 1965م، د.د، بنغازي، الطبعة الأصلية، د.ت.

ثالثا: المجلات:

1- أبو القاسم سعد الله، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي، مجلة المصادر، ع8، 2003.

2- أبو عجيلة محمد الهادي، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية، مجلة السائل، ع1، 2006.

3- بالعالية ميلود، الشيخ محمد بن علي السنوسي، مجلة عصور،جامعة وهران، ع8-9-10-11، 2006-2007.

4- المنطوش مهند، الدريسي سليمان، رسالة من ليبيا، 2014/03/15، مجلة نيويورك، 1951.

رابعا: الرسائل الجامعية:

قانة خيرة، قويدري فاطمة، دور الحركة السنوسية في تحرير ليبيا(1911-1951)، مذكرة لنيل درجة الماستر في تاريخ حديث والمعاصر، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعو زيان عاشور، الجلفة، 2012-2013.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1- http/www.aljazeera.net/news/arabkc/2011/02/16.

2- http/www.aljazeera.net/news/arabkc/2011/12/26.

3- https://arabic.cnn.com.middless2014/02/18-libya-kaddafie.

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المقدمة	5-2
فصل تمهيدي	10-7
الفصل الأول: استقلال ليبيا ومساهمة الملك إدريس السنوسي فيه 1943-1951	42-12
المبحث الأول: النشاط السياسي في برقة	17-12
المبحث الثاني: الحكومة البرقاوية والاستعدادات للاستقلال	23-18
المبحث الثالث: دور السنوسية في تدويل القضية الليبية(1943-1949)	42-24
الفصل الثاني: تشكيل حكومة ادريس السنوسي 1951-1965	59-44
المبحث الأول: تأسيس الحكومة(المؤسسات –الوزرات)	51-44
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للحكومة السنوسية	59-52
الفصل الثالث: الانقلاب على السنوسية وبداية مرحلة جديدة في ليبيا 1969	69-61
المبحث الأول: ظهور شخصية القذافي	63-61
المبحث الثاني: القذافي يقود الانقلاب	66-64
المبحث الثالث: نتائج الانقلاب وظهور الجماهيرية الليبية	69-67
الخاتمة	72
الملاحق	78-74
قائمة المصادر والمراجع	82-80
فهرس الموضوعات	83